الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٩ فى تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بالعنوان – مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى . وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى للشركة
٣. السيد اللواء ا.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر	عضو مجلس الإدارة
٤. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعه	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل	عضو مجلس الإدارة
٨. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على	عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل	عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجلس :

١. السيد الأستاذ / محمد هانى سيف النصر	عضو مجلس الإدارة
٢. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني	عضو مجلس الإدارة

ثانياً : الجهات الحكومية :

اعتذر عن عدم الحضور كلا من:

١. ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية
٢. ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلا عن الحكومة :

السيد المستشار / شريف الشاذلى	رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى	مديرة الإدارة وكيل الوزارة
٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / عبدالله عبد العليم محمود	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٦. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز	مدير عام نائب مدير الإدارة

السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء (الجهاز المركزى للمحاسبات) :-

١. السيدة المحاسبة / صحر حسني أحمد	رئيس قطاع النقل الداخلي والإتصالات
٢. السيدة المحاسبة / سهير محمود عبد السميع	مدير عام بقطاع النقل الداخلي والإتصالات

كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ	شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

كما حضر الإجتماع:

السيد المستشار / محمد رحائى أحمد عيسى نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١١) من اللائحه التنفيذية لقانون الشركات تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد	مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين	رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى	رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون (١ ٤٣٠ ٧٣٩ ٩٢٩) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عددها (١ ٧٠٧ ٠٧١ ٦٠٠ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٣,٨ %) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية صحة إنعقاد الجمعية ، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين، ثم أشار سيادته إلى أن جدول أعمال الجمعية يتكون من إثنا عشر بنداً، ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-

البند الأول :

النظر فى إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ كالتالى :

نموذج تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية

(معد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

إسم الشركة	الشركة المصرية للاتصالات

البيانات الأساسية :

غرض الشركة	**غرض هذه الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الإتصالات لنقل وتقديم خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية. ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الإتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الإتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الإتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الإتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	**تاريخ القيد بالبورصة**	١٩٩٩/١٢/٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	**القيمة الإسمية للسهم**	١٠ جنيه مصري للسهم

أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد في السجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

علاقات المستثمرين:

إسم مسئول علاقات المستثمرين	سارة محمد ممدوح شبايك	رقم التليفون	٣١٣١٥٢١٩
عنوان البريد الالكترونى	investor.relations@te.eg	رقم الفاكس	٣١٣١٦١١٥
عنوان المركز الرئيسى للشركة	الكيلو ٢٨- طريق مصر إسكندرية الصحراوى – القرية الذكية – B7		
عنوان الموقع الالكترونى	http://ir.te.eg		

مراقب الحسابات :

إسم مراقب الحسابات	KPMG حازم حسن		
تاريخ التعيين	٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بموجب قرار الجمعية العامة المنعقدة في ٢٩ مارس ٢٠١٨		
رقم القيد بالهيئة	٨	تاريخ قيده بالهيئة	١٩٩٤/٧/٣٠

(حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر) :

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	عدد الأسهم	النسبة
الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠ %
الإجمالى	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	٨٠ %

(ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة):

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة
الدكتور/ ماجد إبراهيم عثمان	١٠٦٠	٠,٠٠٠٠٦٢%
المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	٥١٩	٠,٠٠٠٠٣٠%
الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	٣٦٤	٠,٠٠٠٠٢١%
الاستاذ/ أحمد محمد جمال أبو علي	٢٤٣	٠,٠٠٠٠١٤%
الأستاذ/ عمرو يوسف حسن الجنايني	٢٠٠٠	٠,٠٠٠١١٧%

(أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء):

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء	عدد الأسهم وفقاً لأخر بيان إفصاحي سابق	النسبة
	لا يوجد	
الإجمالى	لا يوجد	

أخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة :

الإسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ عادل حامد إبراهيم جاد الله	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	دولة	تنفيذي
اللواء أح/ طارق محمد عبدالله الظاهر	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	عضو مجلس إدارة	دولة	تنفيذي
الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
المهندس/ حسام عبدالاله موسى الجمل	عضو مجلس إدارة	دولة	غير تنفيذي
الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	عضو مجلس إدارة	نقابة	نقابة
الاستاذ/ أحمد محمد جمال أبو علي	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الدكتور/ محمد هاني سيف النصر	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل
الأستاذ/ عمرو يوسف حسن الجناينى	عضو مجلس إدارة	مستقل	مستقل

التغييرات التي طرأت علي تشكيل المجلس خلال العام :

- ترشيح النقابة العامة للعاملين بالإتصالات للسيد الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل – ممثلا للعاملين بمجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٥ خلفا للسيد الأستاذ/ محمد عبداللطيف عطية.
- تعيين السيد اللواء أ.ح/ طارق محمد عبدالله الظاهر عضوا بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ خلفا للسيد اللواء أ.ح/ أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد وفقا لخطاب الأمانة العامة لوزارة الدفاع رقم ٢٠١٦/٤/٩ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ وصدور القرار بالإحاطة بتاريخ ٢٠١٩/١/٩ بشأن هذا الترشيح.

إجتماعات مجلس الإدارة :

إجتمع مجلس الإدارة خمسة عشر مرة خلال ٢٠١٨

أخر تشكيل للجنة المراجعة:

الأسم	جهة التمثيل
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	الدولة
اللواء أح / طارق محمد عبد الله الظاهر	الدولة
الاستاذ/ عمرو يوسف حسن الجناينى	مستقل

بيان اختصاصات اللجنة و المهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ توصياتها.
  - فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  ١. القوائم المالية الدورية والسنوية.
  ٢. نشرات الإكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  ٣. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- فحص مشروع القوائم المالية المبدئية قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لإرسالها إلى مراقب الحسابات.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من أحد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

أعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة	١٢ مرة
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة	تم عرض جميع التقارير على مجلس الإدارة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها	نعم تضمنت بعض هذه التقارير بعض الملاحظات الجوهرية
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية	نعم قام المجلس بإتخاذ الإجراءات الازمة نحو تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة المراجعة

بيانات العاملين بالشركة :

متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة	٣٨,١٣٥ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١١٠,٥٥١ جنيه مصري *

*كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المستقلة.

متوسط عدد العاملين بالمجموعة خلال السنة	٤٨,٤٧٦ عامل
متوسط دخل العامل خلال السنة	١٠٧,٥٩٨ جنيه مصري **

**كافة البيانات المدرجة بالجدول أعلاه طبقاً للقوائم المالية المجمعة

نظام الإثابة و التحفيز العاملين و المديرين بالشركة : لا يوجد

إجمالى الاسهم المتاحة وفقا لنظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد

إجمالى ما تم منحه من اسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
إجمالى ما تم منحه من أسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥% او أكثر من إجمالى الاسهم المتاحة (أو ١% من راس المال الشركة) وفقا للنظام	لا يوجد

- عرض ما اتخذ ضد الشركة من إجراءات أو ضد أعضاء مجلس إدارتها أو مديريها من قبل الهيئة أو البورصة و التي تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام مع بيان أسبابها وكيفية معالجتها وتجنب تكرارها مستقبلاً " إن وجدت ":

لا يوجد

- عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة مع أحد مؤسسيها أو المساهمين الرئيسيين بها والمجموعات المرتبطة بهم خلال العام (٢٠١٨):

لا يوجد

<u>مساهمة الشركة خلال العام (٢٠١٨) في مجال المسئولية المجتمعية:</u>

نحن نؤمن أن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة . ساهمت الشركة خلال الاعوام القليلة الماضية بأكثر من 150 مليون جنيه مصرى من أجل تنمية المجتمع، من خلال عدة مشاريع ومبادرات تنموية استفاد منها حوالي 25 مليون مصري.

وكان من أبرزها تقديم الدعم للعديد من الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان لغير القادرين، وإطلاق مبادرة "مصر خالية من فيروس سي" بالتعاون مع مصر الخير. ساهمت هذه المبادرة فى الحد من انتشار فيروس سي عن طريق تطوير ٨٠ منشأة صحية بصعيد مصر، و٣٥ بنك دم و١٦ عيادة أسنان و إطلاق ١٢٠ حملة للتبرع بالدم والتي نجحت في جمع ٢٥٠,٠٠٠ كيس دم لسد العجز في بنوك الدم القومية.

ومبادرة "أطفال بلا مأوى" التي نتج عنها تجهيز ورش لتدريب أطفال مؤسسات الرعاية الإجتماعية على أعمال الكهرباء والإلكترونيات في ٥ محافظات.

كما تساهم الشركة فى دعم أبطالنا أبطال الأولمبياد الخاص المصري داخل مصر وخارجها عن طريق برنامج صحي ورياضي ومهني.

وهناك أيضا مشروع دعم القرى الفقيرة وتطوير مجتمعاتها بالتعاون مع جمعية الأورمان من خلال مبادرة "من خير مصر هنبني مصر" وذلك في إطار سلسلة مبادرات المصرية للاتصالات لدعم الأنشطة التنموية في المجتمع.

كما ساهمت المصرية للاتصالات بمشروع لتقديم خدمات لذوي الإحتياجات الخاصة مثل تطبيق "معاك" وهو خدمة جديدة فى أنظمة الاستدعاء لمساعدة العمال من الصم والبكم ، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الأفراد المنتمين لهذه الفئة والذين يصل عددهم في مصر إلي ما يزيد عن ٣ ملايين شخص للاستفادة الكاملة من تكنولوجيا الإتصالات، فضلا عن المساهمة في خلق حالة من التواصل فيما بينهم وبين كافة أفراد المجتمع بطريقة أكثر فاعلية.

قامت الشركة بالعديد من المبادرات خلال عام ٢٠١٨ وهي:

١. **المبادرات الخاصة بتحسين الخدمات الصحية**

- **مشروع إنشاء وحدات الغسيل الكلوي للأطفال بالصعيد** حيث تم تزويد ٦ مستشفيات في محافظات بني سويف وسوهاج والفيوم وقنا وأسيوط وأسوان بوحدات للغسيل الكلوي للأطفال ومحطات معالجة مياة إلى جانب تدريب الأطباء وهيئة التمريض.
- **دعم الجمعية المصرية لأمراض دم الأطفال** و التكفل بتكاليف العلاج، وعمل الأشعة والتحاليل والمتابعات اللازمة لعدد ١٣٠ حالة من الأطفال المصابين بأمراض الدم في مستشفى الأطفال بجامعة عين شمس.
- **رعاية قوافل مبادرة "عينيك في عينا"** للحد من مسببات العمى بمنطقة حلايب وشلاتين والمناطق المحيطة حيث تم الكشف على أكثر من ٢٠٠٠ مريض وتم عمل عمليات (مياه بيضاء،قرنية،حول،طفرة) لعدد ٢٠٠ مريض. و كذلك المشاركة فى مبادرة "أولادنا في عينا" للكشف عن طلاب مدارس التعليم الأساسي في القرى الأكثر فقراً بمحافظة الفيوم وشملت القافلة الكشف على أمراض العيون والسكري وفقر الدم.

٢. **المبادرات الخاصة بدعم وتمكين الشباب والمرأة**

- **مبادرة "غيرها" للتنمية المجتمع** والتى تستهدف شريحة الشباب والتي تمثل ثلث السكان في مصر، بهدف تنمية القدرات والمهارات اللازمة لديهم لإنشاء وإدارة مشاريع تهدف الى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والمعيشية، حيث تم اختيار أفضل ثلاثة أفكار لتقديم الدعم المالي لإقامة مشروعاتهم.
- **مشروع "المصرية للصناعات الحرفية والصغيرة"** بهدف إنشاء وتجهيز حاضنات لتدريب السيدات المعيلات على تصنيع ملابس الأطفال والسجاد اليدوي و رفع القيمة الإقتصادية للصناعات الحرفية.
- **رعاية الفرق المصرية فى " المسابقة الدولية للغواصات الآلية التى تعمل تحت الماء ROV"** تهدف المسابقة إلى تحقيق طفرة في تطوير مستقبل صناعة الروبوتات البحرية، ورفع كفاءة وخبرات الكوادر البشرية خاصة فيما يرتبط بالتقنيات الحديثة لهذه الصناعة، مما نتج عنه تحقيق الفرق المصرية المركزين الأول والثالث فى نهائيات المسابقة الدولية للغواصات الآلية والمقامة بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة أكثر من ٢٠ فريق من مختلف دول العالم.
- **دعم مبادرة "تحدي مصر لإنترنت الأشياءIOT"** والتى تعد مبادرة قومية على مستوى الدولة تستهدف طلاب الجامعات والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم أفكار ومشروعات مبتكرة في مجال تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) وذلك عن طريق دعم مشروعات التخرج وشركات ريادة الأعمال تحت شعار "تكنولوجيا عالمية بأيدي مصرية".

٣. **دمج وتمكين ذوي الإحتياجات الخاصة**

- **مشروع "مراكز التأهيل التدخل المبكر"** والتى تهدف إلى إنشاء وتجهيز وتشغيل أربع مراكز للتأهيل والتدريب والتدخل المبكر في ٤ محافظات في صعيد مصر وهي "بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج بهدف توفير خدمات متعددة للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة مثل جلسات التخاطب وتنمية المهارات والإرشاد النفسي.
- **دعم "الاولمبياد الخاص المصري"** مما نتج عنه حصول المنتخب المصري لكرة القدم النسائية الموحدة على الميدالية البرونزية في بطولة كأس العالم لكرة القدم النسائية الموحدة التي أقيمت في ولاية شيكاغو الامريكية ٢٠١٨ . كما حصلت البعثة المصرية المشاركة في دورة الألعاب الإقليمية التي أقيمت بدولة الامارات

العربية المتحدة (أبوظبي ٢٠١٨) على أكبر عدد من الميداليات في تاريخ الأولمبياد الفاخر المصري منذ نشأته بعدد ٩٨ ميدالية.

- **دعم "اللجنة البارالمبية المصرية"** تحرص الشركة على الدعم المستمر لهولاء الأبطال لتكون شريكاً فاعلاً في كافة الأنشطة وأهم الأحداث الرياضية العالمية لتأهيل متحدي الإعاقة ودمجهم في المجتمع وتوفير الفرص المتكافئة لهم وضمان حياة أفضل ومعيشة كريمة، وعلى رأسهم اللاعب عمرو السوهاجي، وهو بطل دولي من أبطال السباحة ويمثل حالة فريدة ومصدر إلهام لكافة متحدي الإعاقة. وأختارت الشركة المصرية للاتصالات البطل عمرو السوهاجي لتمنحه حقوق الرعاية الكاملة طوال رحلته التدريبية إستعداداً لدورة الألعاب البارالمبية المقامة في طوكيو ٢٠٢٠.

٤. **تطويع التكنولوجيا في خدمة المجتمع**

- **مشروع "العلاج عن بعد"** بهدف توفير فرص علاجية لجميع الفئات وخاصة الأشخاص ذوى الإعاقة وسكان المناطق النائية التي تفتقر للخدمات الطبية وكبار السن عن طريق ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة والمراكز داخل كل محافظة.
- **تطوير مركز معلومات مستشفيات جامعة عين شمس** عن طريق خدمات الإتصالات لتوفير شبكة ربط لكترونية متكاملة لجميع وحدات وأقسام المستشفى.
- **مشروع ربط بنوك الدم بهدف ربط ٢٠٢ من بنوك الدم التابعة لوزارة الصحة على مستوى الجمهورية بشبكة إلكترونية** تسهل لمتخذ القرار التعرف على أماكن العجز والزيادة وذلك لضمان وصول المواطن لأكياس الدم الآمن في أسرع وقت ممكن .
- **مبادرة "الإتاحة التكنولوجية لذوي الاحتياجات الخاصة"** لإقامة منصة برمجية ومجموعة من التطبيقات والخدمات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إتاحة التعريف بالخدمات التي تقدمها المصرية للاتصالات لعملائها من خلال عرض كافة الخدمات الرئيسية والفرعية والإجراءات مع صور توضيحية ومترجمة بلغة الإشارة للصم وإذاعتها بالصوت للمكفوفين.
- **توفير الدعم للكيانات الطبية الأخرى بمدهم بخدمات الربط بتكنولوجيا الألياف الضوئية، وخدمات الإنترنت فائق السرعة والكول سنتر** التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين ومنها مستشفى "٥٧٣٥٧" لسرطان الأطفال، ومستشفى "بهية" للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي، ومستشفى "أهل مصر" لعلاج الحروق بالمجان .

٥. **التعليم والتدريب**

- **مبادرة "إعداد شباب القادة YLF"** لتشجيع وتنمية المهارات الشابة في جميع الجامعات المصرية وإعداد كوادر قيادية فى المجالات السياسية الإدارية.
- **برامج التدريب الفني لتدريب ٢٠٠٠ طالب من كليات الهندسة والمعاهد الفنية** سنوياً في معاهد التدريب بالشركة.
- **مبادرة "دعم أبناء الشهداء" لرعاية ٢٢ طالب من أبناء شهداء الشرطة والجيش** بالمدارس اليابانية خلال مراحل التعليم الأساسي.

٦. **برامج موجهة للعاملين**

- توفير شهادات أمان للعاملين بقطاع الإتصالات من العمالة المؤقتة والموسمية والفئات محدودي الدخل بهدف توفير تغطية تأمينية لتلك الفئات.
- رعاية أبطال الألعاب البارالمبية من أبناء الشركة.
- دعم استكمال مشروع الرعاية الصحية للعاملين بالمعاش و أسرهم.

الحالة العامة للشركة ونتائج الأعمال ومستقبلها:

استراتيجية المصرية للاتصالات كمشغل متكامل

رؤيتنا طويلة الأجل في أن نصبح مشغل اتصالات متكامل لا تقتصر على تقديم خدمات التليفون المحمول للوصول الي قطاع أكبر من السوق المصري بل تمتد إلى أكثر من ذلك حيث يشمل تعريفنا لمشغل الاتصالات

المتكامل تقديم جميع خدمات الاتصالات والتي تشمل خدمات الصوت والبيانات الثابت والمحمول و خدمات البنية التحتية و الصوت الدولي والحلول القائمة علي الخدمات الرقمية بما يتلائم مع احتياجات كل عملائنا من أفراد و شركات ومؤسسات حكومية وكذلك مشغلي الاتصالات الدوليين والمحليين .

المصرية للاتصالات تقديم مجموعة من المنتجات تفي بالتزامنا نحو عملائنا

بعد النجاح غير المسبوق الذي حققته الشركة بعد إطلاقها خدمات التليفون المحمول في سبتمبر ٢٠١٧ كان من المتطلبات الأساسية لتحولنا الي مشغل متكامل إعادة اطلاق مجموعة عروض الانترنت فائق السرعة الثابت لتوفير تجربة سلسة لعملائنا. حيث أطلقت الشركة عروض WE Internet في إبريل ٢٠١٨ ذات سرعات تصل الي ١٠٠ ميجابيت في الثانية لأول مرة في مصر ثم أعقبها تقديم عروض الفاتورة للتليفون المحمول Indigo والذي يتضمن فاتورة المحمول والانترنت الثابت في فاتورة واحدة. ثم بحلول سبتمبر ٢٠١٨ قدمت الشركة أول نظام متكامل للدمج بين التليفون الثابت والمحمول والإنترنت فائق السرعة الثابت في فاتورة واحدة Indigo plus، و الذي يعتبر إنجازاً كبيراً حيث تم تقديم الفاتورة الموحدة بعد عام من إطلاق خدمة المحمول.

المصرية للاتصالات بداية جديدة قوية

تؤمن المصرية للاتصالات بأهمية التواجد في سوق يتسم بالتناغم والتعاون لتحقيق النجاح لذا كان لابد لتحقيق ذلك أن تبدأ المصرية للاتصالات بتسوية كافة المنازعات مع شركائنا في التنمية وبالفعل تحول عام ٢٠١٨ إلى عام مثمر للشركة بعد أن قامت بتسوية كافة المنازعات القضائية مع كافة مشغلي الاتصالات كما قامت بتجديد العديد من الاتفاقيات التجارية طويلة الأجل و إبرام مذكرات تفاهم مع شركائنا في سوق الاتصالات بمميزات سعرية لصالح جميع الأطراف لتبدأ صفحة جديدة من التعاون المتبادل بين الشركات. كما إستمرت في الاستثمار والتطوير في بنيتها التحتية للتواكب مع التطور الذي تشهدها صناعة الاتصالات وبما يتيح لها تقديم أفضل خدمة لعملائها من مشغلي الاتصالات، وقامت بالتوسع في نشاط الكوابل البحرية عبر شبكتها الدولية الممتدة شرقاً وغرباً واستطاعت المصرية للاتصالات أن تبرم العديد من الإتفاقيات الدولية الناجحة بدءاً من صفقة الإستحواذ على شركة مينا للكوابل البحرية والتي ستؤمن إيرادات أعمال الكوابل البحرية وترفع مساهمة العائد الدولاري من إجمالي إيرادات الشركة الي إتمام الشراكة مع شركة بهارتي إيرتل والتى أمنت بدورها تدفق عائد قصير الاجل للشركة بنفس قيمة الاستحواذ تقريباً على الكابل مينا.

الاستثمار المستمر لضمان النمو وتقديم تجربة عملاء أفضل

نقوم بالإستثمار الدائم لتطوير شبكتنا بشكل مستمر لتقديم أفضل تجربة لعملائنا ، حيث بدأنا منذ عام ٢٠١٢ خطة العشر سنوات لإحلال الكابلات النحاسية بالألياف الضوئية لزيادة سرعات الانترنت فائق السرعة الثابت وتقديم أفضل جودة للشبكات لشركائنا من مشغلي الاتصالات المحليين .ثم قامت الشركة بتعجيل هذه الخطة بدءا من عام ٢٠١٦ ووصلت بحلول عام ٢٠١٨ إلى احلال حوالي ٧٠% من الشبكة وتحويلها الي الالياف الضونية ومن المخطط أن تتم كامل عملية الإحلال بنهاية عام ٢٠٢٠ . كما نقوم أيضا بالاستثمار في تطوير شبكتنا لخدمة مشغلي الاتصالات الأخرين والذي يعتمدوا بشكل أساسي على المصرية للاتصالات و بنيتها التحتية لتلبية إحيتاجتهم من خدمات التراسل مقدمين لهم تجربة أكثر سلاسة وبخدمة أفضل وسعات تراسل متزايدة.

المصرية للاتصالات في سياق التحول الرقمي

يتجه العالم الان نحو التحول الرقمي في كافة الأوجه والانشطة وتسعى الشركة المصرية للاتصالات نحو دعم المبادرة القومية للتحول الرقمي للبلاد حيث تمثل شبكة الألياف الضوئية للمصرية للاتصالات العمود الفقري

لخدمات للاتصالات في مصر والتي تمتد الي المنازل والشركات والمؤسسات الحكومية ومشغلي الاتصالات المحليين بفضل بنيتها التحتية واسعة الانتشار. من هذا المنطلق عملت الشركة المصرية في عدد من المشروعات المتنوعة التي تدعم مبادرة الدولة فى التحول الرقمي و يظهر من بينها جلياً مشروع توصيل الكابلات الضوئية (Fiber) لعدد ٢٥٣٠ مدرسة (كمرحلة الأولى) بهدف تقديم خدمات الانترنت بسرعات عالية عبر الألياف الضوئية كجزء من مبادرة تطوير التعليم فى مصر و ساهم هذا المشروع فى تحقيق عوائد تقدر ب ٤٨٢ مليون جنيه في الربع الثالث من عام ٢٠١٨ بجانب بعض المشروعات و البروتوكلات الاخرى مع عدد من الجهات الحكومية و الخاصة. ومن اجل ضمان موائمة هذا التحول أعدت الشركة نفسها داخلياً بتكوين البيئة المناسبة بما تضمنة من اصول بشرية و حلول

تكنولوجية لتقود السوق المصري في التحول الرقمي عن طريق بنية تحتية قوية. تشمل البنية التحتية الرقمية على سبيل المثال لا الحصر ، مراكز البيانات و التطبيقات السحابية و المنصات وأخيراً حلول خدمات انترنت الاشياء.

الأداء المالى للشركة:

وأوضح الأداء المالي لعام ٢٠١٨ اثنين من أهم صفات هذه المؤسسة العريقة و التي بدأت في مواكبة سرعة التغير في السوق المصري وهما قدرتها التنفيذية الإستثنائية و الكفاءة التشغيلية حيث زادت الإيرادات عن العام المالى ٢٠١٨ لتصل لمبلغ ٢٢,٨ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٣% و حقق إجمالي الربح التشغيلي نموا قدره ٧٦% عن نفس الفترة من العام السابق على الرغم من الزيادة الكبيرة فى مصروفات الاهلاك و الاستهلاك والتى بلغت ٢٩% عن نفس الفترة من العام السابق بسبب الاستثمار في توسع الشبكة و قيمة رخصة المحمول. و توج هذا النجاح بارتفع صافي الربح بعد الضرائب ليصل الي ٣,٥ مليار جنيه مصري بنسبة نمو ١٤% عن عام ٢٠١٧ على الرغم من تضاعف تكاليف التمويل نتيجة لزيادة الاستثمارات في الشبكة.

وفيما يلي أهم مؤشرات نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

طبقا للقوائم المالية المستقلة ٢٠١٨ :

طبقا للقوائم المالية المستقلة :

بلغ إجمالى الإيرادات وفقا للقوائم المالية المستقلة ١٨ مليار جنيه مصري والتى تعكس نسبة نمو قدرها ١٦% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٤,٧ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٢٦% من الإيرادات .

هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ١,٣ مليار جنيه مصري محققا هامش ربح بنسبة ٧% من الإيرادات.

طبقا للقوائم المالية المجمعة ٢٠١٨:

بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ٢٢,٨ مليار جنيه مصرى عن العام المالي ٢٠١٨ مقارنة بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٧ والبالغة ١٨,٦ مليار جنيه.

بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٦,١ مليار جنيه مصري محققة نسبة هامش قدرها ٢٧% من الإيرادات.

بلغ صافى الربح بعد الضرائب ٣,٥ مليار جنيه مصرى محققا نسبة هامش صافي ربح بنسبة ١٥% من الإيرادات.

بلغ نصيب السهم من الأرباح ١,٦١ جنيه مصري.

بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠١٨ بنسبة ٨٠%، بزيادة فى عدد المشتركين قدرها ١,٢ مليون مشترك. فى حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم ١٠٣,٥ جنيه مصري

بلغ عدد مشتركي التليفون المحمول بنهاية العام ٣,٩ مليون عميل وهو رقم غير مسبوق لشركة بعد مرور عام فقط من إطلاق خدمات التليفون المحمول.
بلغت النفقات الرأسمالية ٨,٥ مليار جنيه مصري .
بلغ صافي الدين ١٢,٩ مليار جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين :

بيان	بالألف جنيه
صافي ربح العام	١,٢٥٠,٦٥٨
أرباح مرحلة من العام السابق	١,٧٠٢,٤٨٣
المحول من الإحتياطى العام إلى الأرباح المرحلة	
يوزع كالآتي	
إحتياطي قانوني	٦٢,٥٣٣
نصيب المساهمين	٤٢٦,٧٦٨
نصيب العاملين	٦٢٨,٤٠١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٦,٢٠٠
أرباح مرحلة للسنة التالية	١,٨٢٩,٢٣٩
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة عن عام ٢٠١٨ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

الإقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥% من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع.

ويجوز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات إخرى.

الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة لها :

<u>النشاط الرئيسي للشركة المصرية للاتصالات :</u>

<u>غرض هذه الشركة هو:</u>

إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الإتصالات لنقل وتقديم خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية، ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي:

١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الإتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الإتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.
٢. تقديم خدمات الإتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها.

٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الإتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها.

٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج.

٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها.

٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها.

٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت.

٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

الشركة المصرية لنقل البيانات WE Data

هي شركة خدمات الإنترنت فائق السرعة في مصر بحصة سوقية قدرها ٨٠% . أنشأت المصرية للاتصالات شركة WE داتا عام ٢٠٠١ حيث تقدم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق الضيق والنطاق العريض ، وخدمات الإنترنت المدارة ذات الغرض المحدد، وخدمات IP VPN . WE داتا تقدم الخدمات التي تلبي كافة احتياجات جميع القطاعات من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الشركة المصرية للاتصالات لنظم المعلومات Xceed

هي شركة عالمية في مجال تقديم الخدمات التجارية متعددة اللغات (مراكز الإتصال – خدمة العملاء) من مصادر خارجية. تقدم Xceed رعاية متكاملة للعملاء، خدمات الدعم الفني وما يرتبط بها من خدمات داخلية وخارجية للعملاء التجاريين والمؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم. أسست شركة Xceed عام ٢٠٠١ لتصبح (الذراع) الجزء التكنولوجي للمصرية للاتصالات بقاعدة عملاء تصل الي ١١ مليون عميل ، ومنذ ذلك الحين تطورت الشركة لتصبح من الشركات العالمية في مجال مراكز خدمات الإتصالات الخارجية ذات المواقع المتعددة في أماكن عديدة. Xceed تعد الآن واحدة من أكبر مراكز خدمة العملاء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال أربع مواقع داخل مصر.

شركة سنترا للتكنولوجيا Centra

أسست شركة سنترا للتكنولوجيا عام ٢٠٠٢ ويتمثل عملها الرئيسي في توفير الحلول التكنولوجية الكاملة وإنتاج النماذج المختلفة من الحواسب المصنعة للعلامات التجارية المحلية. تعمل الشركة الآن في تجميع وإعادة بيع الحاسبات للعلامات التجارية المعروفة.

شركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية

تأسست عام ٢٠٠١، وهي شركة رائدة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة محطات الإتصالات اللاسلكية، حصلت شركة Merc على رخصة الجهاز القومي للاتصالات NTRA ، كما تقوم بإنتاج وتصميم وتشغيل الأنواع المختلفة من برامج أنظمة الحواسب بالإضافة إلى قيامها بتطوير البرامج وتشغيل الأنظمة المتكاملة.

شركة TE France

تأسست بشكل رئيسي لخدمة محطة الإنزال في فرنسا للكابل البحري تي اي نورث TE North .

شركة تي اي للإستثمار القابضة "TE Investment Holding"

أسستها الشركة المصرية للاتصالات عام ٢٠٠٩ لتعزيز وتحديد فرص الإستثمار محليا ودولياً ، وذلك عن طريق اختيار الشركات ذات النشاط المرتبط بالصناعات المرتبطة بالإتصالات. تهدف المصرية للاتصالات أن تجعلها شركة نشطة من الناحية التشغيلية وذلك لإضافة قيمة اليها.

القيمة الحالية للأصول إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة إختلافاً كبيراً عن السوق الحالي:

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوما منها مجمع الإهلاك أو مجمع خسائر الإضمحلال

نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة :

(بالمليون جنيه مصرى)	العام المالي ٢٠١٨	العام المالى ٢٠١٧	نسبة التغير%	الربع الرابع ٢٠١٨	الربع الرابع ٢٠١٧	نسبة التغير%
إيرادات المبيعات	٢٢,٧٧٠,٥٨٢	١٨,٥٦٧,٢٨٢	%٢٣	٥,٤١٢,٨٣٩	٥,٤٤١,٩١٣	%١-
وحدة أعمال المسكن	٨,٠٦٤,٢٨٢	٥,٦٦٢,٢٧٢	%٤٢	٢,٢١٤,٦٨٤	١,٦٥٤,٠٧٣	%٣٤
وحدة أعمال الشركات والمؤسسات	٣,٢١٥,٢٨٧	٢,٦٢٧,٢٣٥	%٢٢	٨٥٢,٣١٦	٩٠٣,٣٧٩	%٦-
وحدة أعمال المشغلين	٣,٥٧٠,٧٣٣	٣,٣٠٣,٨٣٣	%٨	٨١٨,١٧٠	٨٥٤,٨٤١	%٤-
وحدة أعمال النواقل الدولية	٤,٤٢٤,٢٥٥	٤,٨٦٨,١٧٦	%٩-	١,٠٧٧,٤٩٨	١,٠٧٣,٤٦٨	------
وحدة أعمال عملاءوشبكات الدولى	٣,٤٩٦,٠٢٥	٢,١٠٥,٧٦٦	%٦٦	٤٥٠,١٧١	٩٥٦,١٥٢	%٥٣-
الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات	٦,١٣٠,٣٦٠	٥,١٨٤,١٩٩	%١٨	٨٠١,٥٩٤	١,٢٦١,٣٨٧	%٣٦-
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات %	%٢٧	%٢٨	-٠.٠ن.أ	%١٥	%٢٣	-٨٣٧ن.أ
الربح قبل الفوائد والضرائب	٥,٧٧٨,٩٥٤	٤,٣٤٣,٢٧٩	%٣٣	٦٤٦,٧٦٠	٦٩,٤٩٠-	%١٠٣١
هامش الربح قبل الفوائد والضرائب%	%٢٥	%٢٣	١٩٩ن.أ	%١٢	%١-	٣٢٣ن.أ

صافي الربح بعد الضرائب	٣,٤٨٤,٠٦٤	٣,٠٥١,٩١٩	١٤%	٢٠٩١٢-	٤٣٠,٦٧٩	٩٥%
هامش صافي الربح بعد الضرائب%	١٥%	١٦%	١٤-أ.ن	٠,٤%-	٨%-	٧٥١أ.ن
ربحية السهم	١,٦١	١,٣٨	١٧%	٠,١٢%-	٠,٣٦-	٦٦%

*طبقا للقوائم المالية المجمعة

حجم التصدير :

لا يوجد

بيان التبرعات :

- قامت الشركة بالتبرع بمبلغ ٧٣,٤١٤,١٨٥ مليون جنيه مصري خلال العام ٢٠١٨.

بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال السنة :

لا يوجد

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي :

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للإتصالات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

البند الثاني:

النظر في إعتماد تقريري السادة مراقبا الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ٢٠١٨/١٢.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .

- قامت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٨ . ثم أشارت سيادتها إلى أن ما سيتم عرضه هو ملخص لأهم ملاحظات الجهاز وطلبت سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة ثم أعطت سيادتها الكلمة للسيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز- مدير عام بالجهاز المركزى للمحاسبات لتتفضل سيادتها بعرض وتلاوة أهم الملاحظات الواردة بالتقرير.

- أشارت السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز إلى أن سيادتها سوف تقوم بتلاوة جزء من أهم الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لضيق وقت الجمعية طبقا لما يلي لإطلاع السادة المساهمين عليه:-

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم ادراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها وفى ضوء عدم موافاتنا باقرارات ادارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصرى رقم (٥٨٠) وفي ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة فى عدم موافاتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لاجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بالعديد من الاستعجالات على مدار العام بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (١٠٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . **نشير الى ما يلى :-**

- لم نوافَ بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة .

وبالإضافة إلى ذلك لم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها .

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

٢ وجود بعض الملاحظات على الأصول الثابتة الظاهرة بالميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٣٦ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣٦,٣١ مليار جنيه ـ والتي تكرر إبلاغها للشركة ، ومن أهمها:

أ ـ تم جرد جانب من أصول الشركة بمعرفتها وتحت مسئوليتها وقد أسفر إشرافنا على بعض أعمال لجان الجرد عن وجود العديد من الملاحظات تم إبلاغها بتقاريرنا عن أعمال الجرد السنوي ولم يتم تصويبها **ومنها** :

* إستمرار قيد معظم الأصول بصورة إجمالية ،عدم قيام الشركة بجرد كل من الأراضي ، المباني ، أجهزة التراسل ، .... الخ من أنواع الأصول الثابتة ، عدم تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة البيانات الأساسية اللازمة مما أدى إلى عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة لما تم جرده فعليا مع سجلات الأصول الثابتة واكتفت بمطابقة الجرد الفعلي في ٢٠١٨/١٢/٣١ مع محاضر جرد العام السابق ـ عام ٢٠١٧ ـ بالمخالفة للتعليمات الصادرة في هذا الشأن مما أفقد الجرد أهميته والغرض منه .

ـ ونشير إلى صدور قرار الرئيس التنفيذي رقم (٢٠٩٨) فى ٢٠١٨/٦/١٤ بجرد الأصول الثابتة للشركة على عامين على أن ينتهي في عام ٢٠٢٠ والذي أبدينا عليه بعض الملاحظات تم إبلاغها للشركة تفصيلا .

ب ـ إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة قيمة كل من :.

ـ الكوابل النحاسية التي تم اكتشاف سرقتها اثناء سحبها بمعرفة جهاز الخدمة الوطنية ، بالإضافة إلى الأصول التي تعرضت لهلاك طارئ خلال الاعوام السابقة.

ـ أصول مختلفة بعدة مناطق بالشركة التى تم إحلالها بأخرى .

وذلك بالمخالفة للبند (٦٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي تضمن : " أن يتم استبعاد القيمة الدفترية للأصل الثابت عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة منه أية منافع اقتصادية مستقبلية ".

ج ـ تأخر القيد لفترات طويلة بسجلات الأصول الثابتة بالعديد من مناطق الشركة الأمر الذي ترتب عليه عدم التحقق من قيمة الإضافات والإستبعادات الخاصة بالأصول الثابتة بتلك المناطق .

د ـ لازالت هناك فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/١٠/٢٤ ، من أهمها أراضي سنترالات كل من : (القلعة ، دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، ٦ أكتوبر ٢ ، الطوابق ، السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، أسيوط الجديدة ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا ، بعض سنترالات بقطاع الجيزه) ـ تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

هـ ـ إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة "أراضى ومبانى" بالخطا منها :.

ـ **نحو ٩,٥٤٤ مليون جنيه** قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة البالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١ متر مربع والتى تم إضافتها للأصول فى ٢٠٠٩/١٠ بالرغم من : * عدم وجود اى مستندات ملكية لدى الشركة تفيد ملكيتها لهذه الارض ، وأن هذه الارض لم ترد ضمن تقييم الاصول الخاصة بالشركة عام ١٩٩٨ ، وصدور كتاب من مستشارى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ يفيد ان محطة الرقابة اللاسلكية المشار اليها آلت للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وهى مملوكة له بالفعل ".

ـ تضمين حسابات وسجلات الاصول الثابتة والأصول الآخرى قيمة قطعة أرض بمساحة ٦٦٢م٢ (تخص مخازن الورش بالأقصر) والتى تم استبدالها بأرض أخرى مساحتها ٨١٠م٢ منذ عام ٢٠٠٤ ، بالاضافة الى انه لم يتم انهاء اجراء مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥ م٢(مقام عليها سنترال الأقصر ١) بأرض أخرى مساحتها ١٨٠٠م٢ منذ عام ٢٠٠٩ بناء على طلب محافظة الاقصر بالرغم من استلام الاخيرة لها وبناء سنترال الاقصر (٣) عليها ، وما كان يستتبع ذلك من أثر محاسبي.

ويرتبط بذلك عدم تقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ ـ المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى .

و - لم تتضمن حسابات الأصول الثابتة نحو ١٣١,٤١ مليون جنيه قيمة بعض الأصول المدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من إستلامها وتشغيلها ضمن أنشطة الشركة المختلفة ، وما لذلك من أثر على حساب الإهلاك .

ز- عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢٣,٤٧٧ مليار جنيه وفقا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ حيث تضمنت بالخطأ بعض الأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة بعضها مهلك دفتريا ومنها نحو ٢٤٢ مليون جنيه قيمة شبكة الـ NOC غير المستغلة منذ تاريخ إنشائها بناء على قرار اللجنة المشكلة والتي أقرت إنتهاء عمرها الإفتراضي ولم تقم الشركة بتحديد المسئولية بشأن شراء تلك الشبكة دون إستغلالها حتى تخريدها ، وكذا أجهزة السنترالات ووحدات الاونو التي تم قطع الكهرباء عنها وتوقفها عن الخدمة ، فضلا عن اجهزة الـ CDMA والبالغ قيمتها نحو ٦٦٣ مليون جنيه .

ح - مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الـــذي نص على : " عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى قائمة المركز المالى ....." ، حيث تم إدراج نحو ١٧٩,٦٥٧ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب إيرادات بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ .

ط . مخالفة البند رقم (٧١) من معيار المحاسبة المصري رقم(١٠) الخاص بالأصول الثابتة ، الذي تضمن " يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية للبند المستبعد " ، الأمر الذي يترتب عليه تحميل قائمة الدخل بالخطأ بخسائر رأسمالية بنحو ١٧ مليون جنيه تمثل صافي القيمة الدفترية في تاريخ الإستبعاد ، دون أخذ القيمة البيعية في الإعتبار عند تحديد تلك الخسائر.

ي - إستمرار تضمين حسابات الأصول الثابتة مبالغ تمثل قيمة المنصرف على أجور عمالة وقيمة مهمات خاصة بأعمال صيانة سنترالات ببعض المناطق .

يتعين حصر كافة الأصول التي سرقت أو أهلكت هلاك طارئ وإستبعاد قيمتها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة ، والعمل على التنسيق بين القطاعات لسرعة استيفاء البيانات اللازمة بالسجلات ، مع مراعاة كافة ما سبق عند قيام الشركة بجرد كافة اصولها وفقا لقرار الرئيس التنفيذي المشار إليه بعاليه ، وسرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها ، مع حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة ، مع الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن الكوابل النحاسية .

٣ - لازلنا نؤكد على عدم ملكية الشركة لأراضي بنحو ١,٣ مليار جنيه (وهو ما أمكن حصره) المدرجة ضمن قيمة " الأراضي " بحساب الأصول الثابتة ، وكذا نحو ٤٤٠,٦٨٤ مليون جنيه مدرجة بحساب الأصول الآخرى كحيازة ، وتمثل تلك الأراضي المشار إليها : أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، حيث :-

أ . وردت العديد من المطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٨١ مليون جنيه ، الأمر الذي قد يترتب عليه إستعادة الجهات الإدارية لها في حالة عدم السداد كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسيوط وغيرها .

ب ـ صدرت بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي ، ومنها **كلا من الفتوى الصادرة عن هيئة اللجنة الأولى لقسم الفتوى** (١) (سجل رقم ٦٨/٣٥٤ ، جلسة ٢٠١٤/١٢/٦ ، ملف ١٢٣٥/١٩/٩٣) صادر رقم ١١١ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ ، **والفـتوى الصادرة (٢) من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة (ملف رقم ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠** ، وأخرها الفتوى رقم (٢٢٤) الصادرة في ٢٠١٩/٢/٢٣ والتي تضمنت " أحقية محافظة قنا في مطالبة الشركة المصرية للإتصالات بأداء قيمة مساحة الأرض السابق تخصيصها للهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية بالمجان فضلا عن مقابل حق الإنتفاع عن المدة من عام ١٩٩٨ حتى تاريخه ".

ج ـ صدر حكم محكمة النقض رقم (٦٥٠١) لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفـاد " أن عقارات الشركة المصرية للإتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية " .

وبالرغم مما سبق الإشارة إليه لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ـ ونشير إلى قيام الشركة بسداد **نحو ٢,٢٨٣ مليون جنيه** ـ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري ـ مقابل قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير التي سبق تقييمها بنحو ١,٨ مليون جنيه وإدراجها ضمن حساب الأصول الثابتة خلال عام ١٩٩٨ عند تحول الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى الشركة المصرية للإتصالات ، ثم تم إعادة تبويبها بعد ذلك لحساب الأصول الأخرى خلال عام ٢٠١٢ كحيازة .

كما نشير إلى قيامها بسداد نحو ٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ لمحافظة المنوفية قيمة أرض سنترال سيرس الليان.

يتعين مايلي :-

ـ الالتزام بتطبيق الفتاوى الصادرة بشأن عدم ملكية الشركة للاراضى المشار اليها ، إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

ـ سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي في حالة حتمية سداد قيمة المطالبات المشار إليها بعاليه .

ـ إجراء التصويب اللازم لإظهار قيمة أرض سيدي كرير بقيمتها الواردة بالتعاقد وإتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن قيمتها المدرجة بحساب الأصول الآخرى.

ـ الإفصاح عن وجود قيود على ملكية الأراضى المشار إليها وعن قيمة هذه القيود .

٤. درجت الشركة على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع بنظام IRU ضمن النشاط العادى لها بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بالترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لاحكام المعيار المشار اليه لاظهار ارصدة الاصول والمخزون (ونتيجة بيع تلك السعات) والحسابات المختصة الاخرى بالقيم الصحيحة مع ضرورة وسرعة موافاتنا بالترخيص المشار اليه لاهميته لاغراض المراجعة .

٥. عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى الظاهر بالميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ١,٢٥٩ مليار جنيه حيث تبين مايلى :-

---

١ ـ التي إستصدرت بمعرفة محافظة الغربية .

٢ ـ إستصدرها أمين عام مجلس الوزراء بناء على توجيه من رئيس الوزراء.

أ. عدم قيام الشركة باستبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة منها : عدد ٣٧٦ دائرة سعة GI٠ المباعة خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٨ والتى بلغ ما أمكن حصره من القيمة البيعية منها نحو٨٦ مليون جنيه (المعادل لنحو ٤,٨ مليون دولار) الى كل من شركات (موبايلى بالسعودية- RELIANCE)على كوابل (SMWE 5 - EIG - SMWE4)

بالاضافة الى بعض الدوائر والسعات المباعة (بعضها مباع منذ فبراير ٢٠١٥) والتى بلغ ما أمكن حصره منها نحو٧٠,٨ مليون جنيه (المعادل لنحو ٤,٩ مليون دولار) .

ب- الاستبعاد الجزئى (ولبس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما أمكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (ITC - p c c w - orange - STC) على كوابل (الكهرباء طابا العقبة - SMWE 5 - IMEWE - TE-NORTH - EIG) .

ج - لم يتضمن الرصيد قيمه بعض السعات المشتراه (بعضها مشترى منذ ابريل ٢٠١٦) والتى بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢١,٤ مليون جنيه (المعادل لنحو ١,٢ مليون دولار) .

د. لم يتضمن رصيد الحساب نحو ٧,٩ مليون جنيه ناتج عن الخطا فى حساب فروق العملة .

هـ. وجود اخطاء فى بعض الاستبعادات التى تمت على الحساب حيث تم الاستبـعاد بقيم تقديرية (تحدد بمعرفة الجهات الفنية) بدلا من القيم الدفترية ومن امثلة ذلك ما يلى :-

. **نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه** فرق استبعاد بالخطأ فى قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى IMEWE - SMWE 4 خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

. **استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU** على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٨/٩/٣٠ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو٤١,٢مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٢٣,٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨.

بالاضافة الى استبعاد نحو ١,٣٥ مليون جنيه (تمثل تكلفة شراء عدد ٢ دائرة IBHالمباعة لشركة globaltransitعلى كابل (singapora-EUROPE) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥) بالرغم من عدم اضافته لحساب وسجلات الأصول الأخرى عند الشراء.

و. قامت الشركة بإعادة تبويب بعض الاصول السابق تبويبها (بالخطا) دون ان يمتد ذلك التصـــويب (فى اعادة التبويب) الى البعض الاخر من هذه الاصول (الذى يشملها ذلك الخطا) ومنها ما يلى :-

. كابل طابا رفح والالياف البصرية التى تم تشغيلها فى اعوام ١٩٩٠- ١٩٩٤ – ٢٠٠٨ على التوالى والتى تبلغ سعتها الكلية ٧٣٦ جيجابايت والمستخدم منه ٣٧٣,٣ جيجابايت.

. كابل ليبيا السلوم والذى تم انشاؤه فى ١٩٩٨ وتبلغ السعة الكلية له ١٧,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ١٢,٩٦ جيجا بايت.

. كابل السودان اركين والذى تم انشاؤه فى ٢٠٠٦ وتبلغ السعة الكلية له ١٢,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ١٠,٥ جيجا بايت

ز. تم اضافة نحو ١,٠٨٩ مليار جنيه (المعادل لنحو ٦٩,٧ مليون دولار. شاملة ضريبة القيـمة المضافة) للحساب ، يمثل قيمة كابل مينا البحرى بموجب الفاتورة رقم ١/٢٠١٨/٢ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٧ دون موافاتنا بصورة من التعاقد المبرم بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والشركة العالمية للكوابل البحرية ، فضلا عن عدم تضمين البيان الفنى الوارد لنا فى ٢٠١٨/١٢/٣١ السعات الخاصة بالكابل المذكور .

ح. لم يتضمن الحساب قيمة عدد ٣٧٦ دائرة سعة GI٠ التى تم زيادتها على كابل TE-NORTH وتم استلامها بموجب البيان الفنى الوارد من الجهة الفنية .

يتعين ما يلي :-

- إجراء التسويات اللازمة بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

- سرعة موافاتنا بالتعاقد المذكور وادراج السعات الخاصة به ضمن البيان الفنى احكاما للرقابة.

٦- لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والارصدة الدائنة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الارصدة.

يتعين الإلتزام بالمصادقة على حسابات العملاء وكذا الأرصدة المدينة والدائنة .

٧- لم نواف بالعديد من البيانات الخاصة بأرصدة بعض العملاء (دوائر - مقاصة- اتصالات فضائية - شركات) التي بلغت في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٣,٥٤ مليار جنيه (قطاع الدولي) الامر الذى شكل قيدا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة وبالتالى لايمكننا من ابداء الرأى بشان ذلك الرصيد .

يتعين تحديد المسئولية فى هذا الشأن في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتى تنص على " يعتبر فى حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أوبما يطلبه من اوراق او بيانات فى الأعمال المقررة ...." لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

٨- تم الغاء الإضمحلال السابق حسابه لبعض العملاء من خارج مصر بنحو ٩٤ مليون جنيه المعادل لنحو ٥,٣ مليون دولار قيمة المديونية الخاصة بدولة سوريا والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧ بالرغم من ان تلك المديونية لازالت قائمة ولم تحصل ولم يتخذ بشانها اى اجراء جديد حتى ٢٠١٨/١٢/٣١.

- ولم تقم الشركة بحساب إضمحلال للمديونية البالغة نحو ١٤٠مليون جنيه على الهيئة العامة للطرق والكباري بشأن تكلفة الأعمال التي تمت خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ فيما يخص المشروع القومي للطرق الإستراتيجية ، والتي لم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.

٩- تم تخفيض حساب العملاء خارج مصر بالخطأ بنحو ١,١ مليون جنيه (المعادل لنحو ٦٤ الف دولار قيمة المبلغ المرتد من ادارة كابل EIG عن الدوائر التى تم إغلاقها خلال عام ٢٠١٧) بدلا من تسويته مع المصروفات .

يتعين اجراء التصويب اللازم والافادة .

١٠- عدم قيام الشركة باعادة تقييم بعض أرصدة الحسابات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) .

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

١١- بلغ مخصص القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء نحو ٥ مليون جنيه ، وقد بلغت عدد القضايا المتداولة أمام المحاكم المختلفة نحو ٣١ ألف قضية - منها عدد ٥١٦٣ قضية عمالية - ولم نواف بمبالغ التعويضات الخاصة بكل قضية وإحتمالات الكسب أو الخسارة .

يتعين إعادة النظر في مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة الالتزامات المحتملة لكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

١٢- لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :

- نحو ١٤٩ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات والمقدرة بنسبة ٥ % من إجمالي إيرادات الدوائر المباعة بنظام I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحققة الخاضعة لتلك الرسوم نحو ٢,٩٨٨ مليار جنيه عن الفترة المشار إليها والتي قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز وذلك بالمخالفة للبندين (١/٣٨) من الترخيص الممنوح للشركة في عام ٢٠٠٦ وكذا البند رقم (٣/٢) من الملحق رقم (١٠) لذات الترخيص .

- نحو ٤,٧٠ مليون جنيه قيمة إهلاك أجهزة نظام خدمة العملاء (BBS) لخدمات المحمول عن المدة من ٢٠١٧/١٠/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين إجراء التسويات اللازمة.

١٣ تحميل المصروفات بنحو ٩,٢ مليون جنيه قيمة مطالبات الضريبة العقارية الواردة للشركة خلال عام ٢٠١٨ عن مبانيها بالرغم من صدور حكم محكمة النقض رقم (٦٥٠١) لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ الذي أفاد " أن عقارات الشركة المصرية للإتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية " .

يتعين موافاتنا بأسباب قيام الشركة بسداد تلك الضريبة في ضوء صدورالحكم المشار إليه .

١٤ . تحميل حساب المصروفات بالزيادة بنحو ٦,٨٢٥ مليون جنيه يمثل إستهلاك حق مرور الكوابل بحرم السكة الحديد الذي تم حسابه بالزيادة بالخطأ عن تحديد بداية تاريخ الإستهلاك .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

١٥ بلغت إيرادات الكوابل والتراسل نحو ٢,١٩٤ مليارجنيه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ولم يتم موافاتنا بالبيانات التفصيلية التي تم بناءا عليها اعداد مطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) من خلال نظام الـ kam . ونشير إلى أن تقرير اللجنة المشكلة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لشركات المحمول الثلاثة أفاد ما يلي :-

أ . وجود اختلافات وتناقضات بين السعات التراسلية المفعلة فنيا بقطاعات التشغيل وصيانة التراسل والجهات المحاسبية بقيمه نحو ٦ املايون جنيه لشركات المحمول الثلاثة . ونشير إلى خلو تقرير اللجنة المذكورة من تحديد الفترة محل الفحص والاثار المحاسبية المترتبة على تلك الإختلافات . فضلا عن عدم إلتزام شركات المحمول بالسعة التراسلية المطلوبة من طرفهم مما يؤثر على دقة الـ Forecast.

ب- وجود اختلافات في تاريخ المحاسبة بين تقارير ادارة التنسيق الهندسي ونظام الـ kam نتيجة وجود مشاكل فنية أو عدم استلام العميل للدائرة ورفضه للفواتير الخاصة ببعض الدوائر .

ج- طول الفترة الزمنية ما بين اصدار رقم الدائرة للطلب حتى طلب العميل اصدار امر الشغل .

د . وجود عدد من الدوائر مازالت تحت التشغيل بعضها تم الغائها والبعض الاخرلم يتم ارسالها الى الحسابات وكذلك وجود عدد من الدوائر مسجلة بأكثر من رقم في اكثر من جهة .

<u>وقد اوصت اللجنة بتلافي اسباب تلك الاختلافات لتعظيم الايرادات .</u>

يتعين سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وتفعيل اعمال اللجنة المشار إليها وتنفيذ توصياتها ، مع وضع الآليات اللازمة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لشركات المحمول الثلاثة .

١٦ . إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات المدرجة بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين بالرغم من تحمل الشركة بقيمة مستحقات شركات الخدمة الصوتية والمحمول والنواقل الدولية بغض النظر عن تحصيل قيمة تلك المكالمات من عدمه .

ونشير الى ان البيانات الواردة من الشركة تؤكد إستمرار وجود المرفوضات حيث بلغ . على سبيل المثال . إجمالي مرفوضات مكالمات المحمول و المكالمات الدولية خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٨ (بقطاعي الأسكندرية وشرق القاهرة فقط) نحو ألف مكالمة دولية وعدد ٥٦ ألف مكالمة موبايل بخلاف المكالمات المحلية والمحافظات والرقم المختصر والصوتية وهو ما يؤيد ما ورد بالملاحظة .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات بنظام الفوترة والعمل على ضبط نظام إيرادات الشركة ومراقبتها .

١٧ - تضمن الايراد بالخطأ نحو ٤٤,٣ مليون جنيه (المعادل لنحو ٢,٤ مليون دولار) قيمة عدد ١ دائرة ١٠٠G من ضمن عدد ٥٠ دائرة ١٠٠G على كابل EIG والمباعة للعميل "بهارتى" والتى من المنتظر استلامها من التحديث الرابع على الكابل المذكور وهو ما لم يتم حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ وبالتالى لم يتم استلام العميل للخدمة .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

الـــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :

١- وجود العديد من الأصول الثابتة والأصول الآخرى منها أراضي مشتراه أومخصصة للشركة منذ عدة سنوات وكذا مباني وأصول مختلفة آخرى دون إستغلال ، وقد سبق إبلاغ الشركة تفصيلا بتلك الأصول دون تقدم ملموس بشأنها ، الأمر الذي قد يعرض الأراضي للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي لباقي الأصول ، فضلا عن إعتبارها طاقات غير مستغلة .

ويرتبط بذلك : إستمرار وجود تعديات على العديد من مواقع الشركة تم إبلاغ الشركة بها تفصيلا .

يتعين إتخاذ اللازم بشأن الإستفادة من تلك الاصول ، والعمل على إزالة تلك التعديات حفاظا على ممتلكات الشركة .

٢- قامت الشركة بإستبعاد قيم بعض الأراضي ومصاريف مساحية بنحو ٦,٣ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة مقابل تسوية ذات القيمة بحسابي التكوين الإستثماري والإحتياطي خلال عام ٢٠١٤ ، ويتمثل ذلك المبلغ في الفرق في قيمة بعض الأراضي التي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، والبعض الآخر تبين عدم الوجود الفعلي لها ومسدد عن بعضها مصاريف مساحية .

ولازال الموضوع محل تحقيق بمعرفة النيابة ضمن القضية رقم (٣٢٧) لسنة ٢٠١٦ ولم يتم الانتهاء منه بعد.

يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما ينتهي إليه رأي النيابة .

٣- بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٧٢٣ مليار جنيه بعد خصم إضمـــحلال بنحو ٤٤,٤ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن تلك الإستثمارات ما يلي :-

أ - بلغت الإيرادات الموزعة نحو ٧٠١,٥ مليون جنيه من عدد (٨) شركة فقط من إجمالي عدد (٢٣) شركة مستثمر فيها .

ب - استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك:-

- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني** (شركة شقيقة ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦) بنحو ١٠ مليون جنيه وقد تضمنت المساهمة نحو ٢,٥ مليون جنيه - يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ - ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، وقد بلغ نصيب الشركة المصرية في جمله خسائرها نحو٩,٨٥٤ مليون جنيه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وتجدر الاشارة الى بلوغ جملة خسائرها نحو٧,٥٨١مليون جـنيه بنسبة ٩٨,٥ % من رأسمالها المصدر .

يتعين موافاتنا بالاجراءات القانونية المتخذة من قبل مجلس إدارة الشركة المذكورة بشأن تأخر المساهم (شركة بي تي تراست) غير المسدد لباقي حصته ، وموافاتنا بما سبق عرضه مع ضرورة اتخاذ الاجراءات التصحيحية للنهوض بنتائج أعمالها لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة المصرية.

- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥ يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر . ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، ونشير لتفاقم خسائر الشركة المذكورة وبلوغ جملتها نحو٦٠,٦٢٦ مليون جنيه حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ (أخر قوائم مالية تمت موافاتنا بها) بنسبة ٨٦,٦% من راسمالها المصدر ، و قد أوصت لجنة الاستثمار بالشركة المصرية فى ٢٠١٧/٧ أوصت بالتخارج والتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصتها فى الشركة المشار اليها .

يتعين بحث ما سبق وموافاتنا بأية مستجدات.

٤ - لم نواف بمستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه ، بالرغم من تشكيل تلك اللجنة منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ ، حيث سبق تكرار طلبها بالعديد من تقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بموافاتنا بها .

- كما لم نقف على حصر وموقف أصول تلك الشركة منذ تاريخ قرار التصفية وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وكذا حساب تصفيتها وكيفية التصرف فيها ، ونشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لاستيداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٥- تضمن حساب أسهم بغرض الإحتفاظ بها ما يلى :-

- **نحو ٢٦٧,٣ مليون جنيه** المعادل لنحو ١٥ مليون دولار قيمة استحواذ الشركة المصرية للاتصالات على حصة شركة "نيوكيمت ميديا للدعاية والاعلان " فى الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية دون موافاتنا بكافة المستندات اللازمة والمؤيدة لذلك الاستحواذ (على الرغم من ادراج حصة الشركة المصرية للاتصالات فى الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية بقطاع الديون).

يتعين موافاتنا بالمستندات اللازمة المؤيدة لما سبق .

- لم يتم موافاتنا بما تم من دراسات بشان تحديد خسائر الاضمحلال فى استثمارات الشركة فى شركة الثريا البالغ قيمتها (بعد الاضمحلال) نحو٣,٨ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية)التى تم الاعتماد عليها فى تحديد تلك القيمة .

الامر الذى لم نتاكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة ومدى صحة صافى قيمة الاستثمار المشار اليه

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

٦- في الوقت الذي تعاني فيه الشركة من تراجع موقف السيولة ووصول رصيد السحب على المكشوف في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٣املیار جنيه تحملت الشركة عنه فوائد مدينة بنحو ٩٤٩مليون جنيه ودمغة نسبية بنحو ٩ مليون جنيه ، تبين قيام الشركة ببعض التصرفات نتج عنها تراجع موقف السيولة وزيادة السحب على المكشوف ، منها ما يلي :-

أ- صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٨/٧/٢ م أ) بتعديل هيكلة الأجور لكل من الرئيس التنفيذي ونوابه والادارة العليا مما ترتب عليه تحمل الشركة بمزيد من الأجور والأعباء في ظل تراجع موقف السيولة ، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تم صرف تلك الزيادات - على عكس المفروض - بأثر رجعي بداية من ٢٠١٨/١/١ .

. ولم نقف على أسباب الصرف بأثر رجعي وكذا أسباب تجاوز ما تقاضاه . متضمنا المكافآت المنصرفة . بعض من شملتهم التوصيات لإجمالي الدخل السنوي المحدد لهم .

ب . قيام الشركة بسداد نحو ٣٥٦ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات مستحقة على بعض شركات المحمول عن الأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٦ دون تحصيلها منهم وذلك نتيجة تقاعس قطاعات المشغلين عن مطالبتهم بها بالرغم من مخاطبات القطاع المالي له في هذا الشأن ، بخلاف إستحقاق ضريبة إضافية عن تلك المبالغ المسددة بنحو ١٩٤ مليون جنيه .

. كما تحملت الشركة (بدون مبرر) بنحو ٨٠٧ مليون جنيه . متضمنا المبلغ المشار إليه بعاليه . قيمة فروق الفحص الضريبي لضريبة المبيعات عن بعض السنوات السابقة بالرغم من أن دور الشركة بشأن تلك الضريبة لا يتعدى دور الوسيط بين المصلحة والغير .

ونشير في هذا الشأن الى استمرار الشركة في عدم موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي الخاصة بسداد تلك المبالغ وغيرها بالرغم من تكرار طلبها من الشركة .

ج . سداد نحو ٣٩٨ مليون جنيه مقدما يمثل إجمالي قيمة العقد رقم (٢/٢٠١٧/٢١١) المبرم مع شركة هواوي فى ٢٠١٧/٦/٢٢ وذلك على خلاف المتبع في التعاقدات الأخرى حيث يتم سداد قيمة العقد على دفعات ربع سنوية .

د . تحملت الشركة بنحو ٠ ،املیون جنيه قيمة دعم فني لبعض المواقع وذلك للخطأ في تحديد تاريخ بداية الدعم الفني ، حيث تم تحديده بتاريخ سابق لتاريخ الاستلام الابتدائي .

هـ . تحمل الشركة بنحو ١٣,٢ مليون جنيه سنويا قيمة إيجارمساحة بمبنى الرقابة المالية بالقرية الذكية في الوقت الذي قامت بتأجير مساحات بمباني مملوكة لها لشركاتها التابعة بذات القرية بإيجارات متدنية ، فضلا عن تأخرها في إستغلال العديد من المساحات الشاغرة بالسنترالات وأهمهم سنترال الأوبرا.

و . تأخر الشركة في تفعيل قرار مجلس الادارة رقم (٢٠١٨/٦/٧م أ) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٩ بشأن الموافقة على اقتراض نحو ٥٠٠ مليون دولار امريكي من بنك المشرق وبنك ابو ظبي الاول ، الذي تحملت الشركة عنه قيمة عمولات بنكية واستشارات للحصول عليه بنحو ٥٠املیون جنيه وحتى تاريخه لم يتم الحصول على القرض المشار اليه.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ماسبق مع سرعة إتخاذ اللازم نحو ترشيد الإنفاق .

٧- وجود بعض أوجه القصور في منظومة العقود والتحاسب بين الشركة وبعض عملائها منها :-

أ - إنفراد قطاعات المشغلين بكافة الأعمال الخاصة بعملاء شركات المحمول حيث لا يتم موافاة ادارة حسابات العملاء بالمطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية لشركات المحمول الثلاث وكذا مطالبات التراسل ، مما يتعارض مع مبدأ الفصل بين المسئوليات ، ونشير إلى أن إعادة هيكلة القطاعات كما ورد برد الشركة لم يحقق أغراض إحكام الرقابة على أعمالها لعدم وجود إشراف فعال للقطاع المالي على القطاعات وبالمخالفة لتوصيات لجنة المراجعة في الإجتماع الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ .

ب - تأخر الشركة في إبرام التعاقد مع شركة يلا مصر مما ترتب عليه نشأة خلاف على أسعار التحاسب معها .

ج- خلو بعض العقود المبرمة مع الغير من حساب غرامة تأخير على المبالغ غير المسددة في تاريخ إستحقاقها أدى إلى تراكم المديونيات على العديد منهم .

يتعين حصر كافة الحالات وسرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه

٨- تضمنت الحسابات المدينة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطاعات الشركة بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع دون حسم بالإضافة إلى وجود إختلاف في أرصدة العملاء وتأمينات العملاء بين السجلات المالية والعلاقات التجارية .

نوصي بدراسة كافة تلك الأرصدة وسرعة إتخاذ اللازم بشأنها .

٩- التأخر في إجراء التسويات المتعلقة بالمخزون والإعتمادات المستندية مما ترتب عليه وجود فروق في قيمة المخزون بين المدرج بالقوائم المالية والبيانات الواردة من حسابات المخازن .

ويرتبط بذلك : وجود أجهزة بالمخازن بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه مشتراه من شركة كويك تل بالعقد (٢٤/٢٠٠٨/١٠) مشونة دون إستخدام ، بالإضافة إلى أجهزة بنحو ٢,١٧١ مليون جنيه غير مطابقة للمواصفات تم توريدها على ذات العقد.

يتعين سرعة إجراء التنسيق اللازم بين القطاع المالي وقطاع المخازن لتلافي أوجه القصور المشار إليه.

١٠- لم تقم الشركة بإعداد كشف تفصيلي يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضائه والذي يوضع تحت تصرف المساهمين قبل إنعقاد الجمعية وذلك بالمخالفة للمادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، وكذا الإدارة العليا بالمخالفة البند ٣/٣/٢ من قواعد حوكمة الشركات .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة من القانون المشار إليه وكذا قواعد الحوكمة المذكورة .

١١ تضخم إيرادات النشاط للشركة المصرية بقيمة مبيعاتها لشركاتها التابعة من الأصناف التي تقوم الشركة المصرية بشرائها مركزيا نيابة عنها ، الأمر الذي قد يترتب عليه نشأة نزاع ضريبي مع مصلحة الضرائب على الدخل نتيجة تدني هامش الربح الذي تتعامل به الشركة مع شركاتها التابعة ، بالإضافة إلى عدم صحة الإلتزامات التي يتم حسابها على أساس تلك الإيرادات .

يتعين إجراء التصويب اللازم بإدراج هامش الربح فقط كإيرادات للشركة .

١٢ لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٣,٧٨٨مليون جنيه منذ ٢٠٠١ وحتى سبتمبر ٢٠١٨ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك) ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ١,٦ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيل ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة لذلك بعدة تقارير لنا سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ازالة أسباب تلك الحجوزات .

ملاحظات أخرى:

أ. لم يتم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد بشأن الأرض البالغ مساحتها ٢٣٣٣,٧ م٢ ، وبين الهيئة القومية للسكك الحديدية على أرض بمساحة ٦١٤٧,١١ م٢ .

نوصي بسرعة حسم هذا الخلاف وكذلك المعوقات التي تحول دون حله مع تصعيده إلى مستويات إدارية إن لزم الأمر

ب. خلو محاضر كل من : (إجتماع مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

ج. لم نقف على أسباب كل من :-

- عدم تنفيذ الشركة الحكم الصادر لصالحها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤ بنحو ٤٥ مليون جنيه ضد شركة النيل للإتصالات ، على سند من رغبتها في الحصول على جميع طلباتها بالطعن على الحكم .
- عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة في ٢٠١٢/١٢/٣١ بنحو ٧,٨ مليون جنيه في الدعوى التحكيمية رقم (٧٠٤) لسنة ٢٠١٠ المرفوعة ضد شركة " إيجيبت تلي كارد " لتراخي مكتب المحاماه الذي يباشر الدعوى في تنفيذ الحكم وطلبه التخلي عن الوكالة فى مرحلة التنفيذ ، مما ترتب عليه عدم إمكانية إعلان الخصم وهو ما أشارت إليه المذكرة المعروضة على السيد المهندس الرئيس التنفيذي للشركة وقتئذ .

- عدم قيام الشركة بتقديم الدفوع اللازمة عند الترافع في أول درجة بالقضية الخاصة بأرض الطوابق بشارع فيصل (محافظة الجيزه) كما ورد في حيثيات حكم الإستئناف رقم (٦١٩٢لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧) الصادرفي غير صالح الشركة بعدم ملكية الشركة للأرض المذكورة والبـــالغ قيمتها نحو ٥ مليون جنيه .

نوصي بتحريك المساءلة القانونية في هذا الشأن .

٤. قامت الشركة المصرية للإتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة التليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وبشأنها نشير إلى ما يلي :-

- وفقا لذلك الإتفاق المعدل أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطرده في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث ما تم تحقيقه فعليا من مكالمات خلال عام ٢٠١٨ يمثل نحو ٧٤ % من إجمالي العدد الواجب تحقيقه بالإتفاق المشار إليه ، علما بأنه تم الإتفاق مع شركة إتصالات مصر على ترحيل المكالمات ونقل البيانات غير المستغلة خلال ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه.

٥. تم تخفيض حساب العملاء (فودافون - مكالمات) بنحو ١٥،١٧ مليون جنيه يمثل الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين ما قامت شركة فودافون بسداده للمصلحة من وجهة نظرها وبين ما قامت الشركة بتحميله عليها (فودافون) بحسابتها من وجهة نظرها مقابل تخفيض ذات القيمة من حساب العميل (فودافون) .

يتعين إجراءالتصويب اللازم بإدراج المبلغ بحساب الأرصدة الدائنة وإستبعاده من حساب العميل لحين حسم أسعار التحاسب بينهما .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة/ صحر حسنى أحمد لتتفضل سيادتها بعرض التقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
- أشارت السيدة المحاسبة / صحر حسنى إلى أن سيادتها بصدد عرض أهم المؤشرات والظواهر العامة للتقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠١٨ عن القوائم المالية المستقلة على أن يتم إرفاق كامل التقرير بمحضر إجتماع الجمعية العامة العادية .

وفيما يلي عرض لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنه المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة

أولاً: بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للاتصالات يسرى عليها- فيما لم يرد بشأنه نص خاص- احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتهما التنفيذية وتعديلاتهما ، وتختص الشركة بانشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولى وفقا للخطة التى يضعها الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ، وتتبع الشركة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وأصبحت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر فى سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن اطلقت الشركة شبكة (WE) للمحمول ، وبلغ عدد العملاء نحو٣,٩٠٠ مليون عميل ، وبلغ عدد المنافذ ٣٠٠ منفذ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ تقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية.

ثانياً : نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلى:

١- بلغ راس مال الشركة نحو ١٧,١ مليار جنيه فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، مقابل ذات القيمة فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مقسماً إلى أسهم اسمية متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠% بعد طرح ٢٠% للاكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- اسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافى ربح (بعد الضريبة) بلغ نحو ١,٢٥١ مليار جنيه عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٤٦٠ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بإرتفاع نحو ٧٩١ مليون جنيه بنسبة ١٧٢%.

٣- إرتفاع صافى ربح العام (قبل الضريبة) لنحو ١,٧٦٢ مليار جنيه عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٧٤٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ بنحو ١,٠١٤ مليار جنيه بنسبة ١٣٥,٥% ، وذلك لإرتفاع الإيرادات التمويلية بنحو ١٠١ مليون جنيه بنسبة ٥١,٩% ، وإرتفاع إيرادات إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بنحو ٥٧٩ مليون جنيه بنسبة ٥٣٦,١% ، والذى تركز فى إرتفاع إيرادات إستثمارات فى شركة فودافون مصر للإتصالات .

٤- إرتفاع صافى ربح النشاط لنحو ٢,٤٠٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨ مقابل نحو ١,٢٩٥ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنحو ١,١٠٨ مليار جنيه بنسبة ٨٥,٦% ، وذلك محصلة لإرتفاع مجمل ربح النشاط بنحو ٣٨٥ مليون جنيه وبنسبة ٦,٨% عن عام ٢٠١٧ ، وإنخفاض إجمالى المصروفات والأعباء بنحو ٦٥٣ مليون جنيه بنسبة ١٣,٩%.

٥- إنخفضت نسبة تغطية إيرادات النشاط لتكاليف النشاط إلى ١٥٠,٦% عام ٢٠١٨ مقابل ١٥٧,٣% عام ٢٠١٧ ويرجع ذلك لإرتفاع تكاليف النشاط بنسبة أكبر من أرتفاع إيرادات النشاط، حيث إرتفعت إيرادات النشاط بنحو ٢,٤٥٩ مليار جنيه بنسبة ١٥,٨%، فى حين إرتفعت تكاليف النشاط بنحو ٢,٠٧٤ مليار جنيه بنسبة ٢١% .

٦ - إنخفاض عدد العاملين الى ٣٧٨٣٢ عامل فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٣٨٩٩٧ عامل فى ٢٠١٧/١٢/٣١ بعدد ١١٦٥ عامل بنسبة ٣% ، وانعكس على انخفاض قيمة المنصرف الفعلى على الاجور الى نحو ٤,٢١٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٤,٣٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بنحو ١١٧ مليون جنيه بنسبة ٢,٧% فى حين ارتفع متوسط اجر العامل الشهرى الى نحو ٩٢٨٨ جنيه خلال عام ٢٠١٨ مقابل نحو ٩٢٦١ جنية خلال عام ٢٠١٧ بنحو ٢٧ الف جنيها بنسبة ٠,٣% .

٧- إنخفاض نسبة الاجور إلى تكاليف النشاط الى ٣٥,٣% عام ٢٠١٨ مقابل ٤٣,٩% عام ٢٠١٧ ،كما ارتفعت إنتاجية الجنيه /اجر لنحو ٤,٣ جنيها عام ٢٠١٨ مقابل ٣,٦ جنيها عام ٢٠١٧ ، وارتفاع ربحية الجنية /أجر الى نحو ٣٠ قرشا عام ٢٠١٨ مقابل ١١ قرشا عام ٢٠١٧ .

٨ - ارتفاع مؤشرات الربحية عام ٢٠١٨ بالمقارنة بعام ٢٠١٧ ،حيث تبين ما يلى:

- إرتفاع نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) إلى ٦,٩% عام ٢٠١٨ مقابل ٣% عام٢٠١٧.
- إنخفاض نسبة هامش مجمل الربح الى ٣٣,٦% مقابل ٣٦,٤% ؛مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق ارباحها من النشاط الأساسى للشركة .
- إرتفاع نسبة العائد على إجمالى الإستثمار الى ٤,٢% عام ٢٠١٨ مقابل ١,٧% عام ٢٠١٧ ،وهو ما يشير الى إرتفاع ما تحققه الشركة من عائد على الأموال المستثمرة .
- إرتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية الى ٥,١% عام ٢٠١٨ مقابل ١,٩ % عام ٢٠١٧ ، مما يشير إلى إرتفاع ما يضاف إلى حقوق الملكية للسهم .

٩-إنخفاض نسبة الاعتماد على التمويل الذاتى (نسبة التغطية الذاتية) إلى ٥٥,١% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٦٤,٥% فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ،مما يشير الى انخفاض كفاية حقوق الملكية لتمويل الاصول غير المتداولة .

١٠- إرتفاع نسبة إجمالى القروض إلى حقوق الملكية الى ٥٦,٣% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٢٩,٩% فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مما يعكس إرتفاع الإعتماد على القروض فى تمويل الاستثمارات .

١١- إنخفاض معدل تغطية الاصول الثابتة بالصافى لإجمالى القروض الى ١,٦ مرة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٢,٤ مرة فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مما يعكس إنخفاض قدرة الاصول الثابتة بالصافى على تغطية إجمالى القروض .

١٢- إنخفاض معدل تغطية الفوائد إلى ٢,٦ مرة عام ٢٠١٨ مقابل ٣,٣ مرة عام ٢٠١٧ مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تغطية الفوائد ، وبلغ معدل تغطية أعباء الدين نحو ٠,٢ مرة نهاية عامى المقارنة .

١٣- بلغت نسبة السيولة السريعة إلى ٠,٧% فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٠,٢% في ٢٠١٧/١٢/٣١ ،مما يشير إلى ضعف قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها العاجلة ، فى حين بلغت نسبة التداول ٣٩,٤% فى نهاية عامى المقارنة .

١٤- انخفاض عدد السنترالات الى ١٥١٠ سنترال فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ١٥١٧ سنترال فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ،وبلغت سعة أجهزة السنترالات نحو ٢٠,٨ مليو ن خط فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل نحو ١٩,٦ مليون خط فى ٢٠١٧/١٢/٣١ .

١٥- إنخفضت نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٤٧,٩ % فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل ٥١,٤ % فى ٢٠١٧/١٢/٣١ وقد بلغ عدد المحافظات التى تنخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة من ٥٠% عدد ١٩ محافظة تمثل نسبة ٧٠,٤% من إجمالى عدد محافظات الجمهورية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ فى حين بلغ عدد الخطوط الخالية نحو ١٠,٨٢٦ مليون خط مقابل ٩,٥٣٣ مليون خط فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

١٦- بلغ عدد حوادث سرقة الكوابل خلال عام ٢٠١٨ عدد ٧٢٩٦ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٦١,٤ مليون جنيه ، مقابل ٢٢٦٨ حادثة سرقة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٥١,٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ مما يعكس ضرورة زيادة توفير الحماية اللازمة لممتلكات الشركة وأصولها .

١٧- إنخفضت إجمالى عدد الدوائر التليفونية الدولية العاملة عبر الأوساط التراسلية المختلفة إلى ٩٣,١ ألف دائرة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مقابل نحو ٩٥,٢ ألف دائرة فى ٢٠١٧/١٢/٣١ بعدد ألفين دائرة بنسبة ٩,٩% فى حين إرتفعت الدوائر المؤجرة (LEASED) بنحو ١٥,٣٢٧ ألف دائرة بنسبة ٦٧,٣% . ودوائر (IPT Node) بنحو ٢٣٠٤ دائرة بنسبة ٢٧,٤%.

١٨- إرتفاع نسبة الإستغلال للسعات المستخدمة من إجمالى السعات المملوكة للكوابل الدولية عن ٥٠% حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك فيما عدا كابل اليتار ، وكابل سيماوى (٣) ، وكابل (TEN) ، وكابل سيماوى (٤) حيث بلغت نسب الإستخدام للسعات الكلية ١٢,٣% ، ٢٩,٣% ، ٣٣,٥% ، ٤٥,٩% على التوالى .

١٩- بلغ إجمالى المنصرف على المشاريع الإستثمارية عام ٢٠١٨ نحو ٨,٤ مليار جنيه .

٢٠- تبين من متابعة إسناد وتنفيذ بعض العمليات للمشروعات الإستثمارية عن وجود بعض الظواهر السلبية أهمها مايلى :

- إستغراق فترات طويلة بين طلب طرح بعض العمليات ، والموافقة عليه ، وبين الإسناد ، الأمر الذى يؤدى إلى تأخر التنفيذ .
- عد البدء فى تنفيذ بعض العمليات بالرغم من مرور فترات طويلة على إسنادها .
- عد الإنتهاء من تنفيذ بعض العمليات حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ والتى تم إسنادها منذ سنوات سابقة .
- عدم دقة وشمول الدراسات السابقة لطرح بعض العمليات والتخطيط المسبق لها وفقاً للحاجة والنظرة المستقبلية لأنشطة الشركة ، الأمر الذى أدى إلى إلغاء بعض العمليات بعد طرحها ، أو تأجيلها لإعادة الدراسة ، أو إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد ، أو زيادة بعض العقود ، الأمر الذى يكبد الشركة الكثير من التكاليف والإجراءات .
- إسناد بعض العمليات بالأمر المباشر الأمر الذى يشير إلى عدم وضوح الخطط المستقبلية لمشروعات الشركة وضياع مزايا الحصول على أفضل الشروط والأسعار .

٢- أهم التوصيات

- دراسة أسباب زيادة المصروفات والأعباء وخاصة مصروفات البيع والتوزيع .
- دراسة أسبا ب الأضمحلال فى قيمة الأصول والأضمحلال فى قيمة العملاء وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستبدال مديونيات الشركة .
- العمل على تلاقى افنخفاض المستمر فى فترة الشركة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل العاجلة .
- دراسة إمكانية توزيع خطوط الشبكة الرضية الخارجية داخل حدود كل سنترال للحد من عدم تنفيذ الإخطارات الهندسية مما يساهم فى سرعة التعاقد مع المشتركين وزيادة إرادات الشركة .
- الإهتمام بسرعة إزالة الأعطال المختلفة ومتابعة برامج الصيانة الشهرية للسنترالات والأجهزة والشبكات بما يساهم فى سرعة تنفيذ خدمات الإتصالات المحلية والدولية والأنترنت ونقل البيانات
- دراسة اسباب ظاهرة سرقة الكوابل النحاسية وإتخاذ أفضل الطرق لتأمين أصول الشركة وحماية تلك الكوابل من السرقات .

- دراسة إمكانية توزيع الدوائر العاملة بطريقة مثلى على مختلف الأوساط التراسلية (كوابل بحرية – كوابل أرضية) بما يساهم فى تنفيذ الإتصالات الدولية بكفاءة عالية فى حالة حدوث أعطال بأحد الأوساط التراسلية وبما يضمن تحقيق الإيرادات من تنفيذ تلك الخدمات .
- مراعاة الدقة فى إعداد الدراسات السابقة لطرح العمليات تجنباً لإلغاء بعض العمليات بعد طرحها أو تأجيلها أو إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد وبما يكبد كثير من الإجراءات والتكاليف .
- العمل على وضع خطة سنوية واضحة لكافة متطلبات قطاعات الشركة من الأجهزة والمستلزمات
- العمل على سرعة نهو المشروعات لتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الإستثمارات وتجنب تقادم بعض الأجهزة نظراً للتطور السريع الذى يشهده مجال الإتصالات .
- دراسة إمكانية الحد من إسناد العمليات بالأمر المباشر مما يساهم بالحصول عل أفضل الشروط والأسعار ، وخاصة فى حالة وجود شركات متعاقد معها ومسند لها ذات الأعمال .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة ممثلى إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن سيادته لم يطلع على التقرير الكامل للجهاز المركزي للمحاسبات ، مضيفاً سيادته أن التقرير يبدو مقلق للغاية للمساهين لما به من ملاحظات متكررة سبق وأن تم الإشارة إليها في سنوات ماضية ولا تزال تتكرر ، كما أشار سيادته إلى أن هناك ملاحظات بشأن بعض قطع الأراضي التي لاتزال محل نزاع فيما يخص الملكية فيما بين الشركة والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات ، هذا فضلاً عن أنه كانت هناك خطة لتسجيل أراضي الشركة وإثبات ملكيتها متسائلاً سيادته عن سبب توقف هذه الخطة في الوقت الذي تسعى فيه أجهزة الدولة بإزالة أي تعدي على الأراضي ، كما أشار سيادته إلى أن لدى الشركة قطاع للشئون القانونية وقطاع للحوكمة ينبغي أن يقوم بدور فعال في هذا الشأن ، ثم أشار سيادته إلى أن هناك ملاحظة أخرى بشأن حصول الشركة على قروض بمبالغ ضخمة حيث ينبغي توضيح مبررات الحصول على هذه القروض والعائد على الشركة منها مع توضيح أيضاً الكيفية التي سيتم بها سداد الإلتزامات المرتبطة بهذه القروض ، حيث أشار سيادته إلى أهمية أن يقوم مجلس الإدارة بدوره في محاسبة المقصرين وذلك إستناداً لسلطاته وكذا مسئولياته تجاه السادة المساهمين .
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسيد المساهم مؤكداً سيادته على أن مجلس الإدارة يقوم بمسئوليته على أكمل وجه ويسعى دائماً لتحقيق صالح الشركة والمساهمين ثم توجه سيادته بالشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على التقرير، ثم قام سيادته بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ شريك بمؤسسة KPMG حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ .
- أشار السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات والذى جاء نظيفاً وبدون تحفظات طبقاً لما يلى :-

<u>إلى السادة مساهمي الشركة المصرية للاتصالات</u>

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة. فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

- توجه السيد المساهم / حسين سعد زغلول بالشكر للسادة العاملين بالشركة والسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على المجهود المبذول لتحقيق نتائج الأعمال المشار إليها ثم خص سيادته بالشكر السيد المهندس / عادل حامد – العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والسيد الدكتور / ماجد عثمان – رئيس مجلس الإدارة متمنياً لسيادتهما وللشركة مزيد من التقدم والنجاح والمضي قدماً في تعظيم إستثمارات

الشركة ، ثم أشار إلى أن سيادته قد توجه بزيارة للشركة للإطلاع على القوائم المالية قبيل إجتماع الجمعية العامة وقد فوجئ سيادته بمدى التطور الذي لحق بالمستوى الإداري والفني بالشركة الأمر الذي يطمئن سيادته كمستثمر على مستقبل الشركة ، ثم تطرق سيادته إلى الحديث عن خطة الشركة في سبيل إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للشركة مشيداً سيادته بالجهد المبذول في هذا الشأن ومشيراً إلى أهمية توجيه مزيد من الإهتمام لتعديل الهيكل التنظيمي فيما يخص المستويات الوظيفية الوسطى والدنيا ، كما أشار إلى أن سيادته لديه ملحوظة فيما يخص التكاليف المرتبطة بالإيرادات حيث يتبين وجود زيادة كبيرة في التكاليف على مستوى القوائم المالية المستقلة والمجمعة مضيفاً سيادته وجود إرتفاع كبير في المصروفات التسويقية مشيراً إلى أهمية ترشيد الإنفاق في هذا الجانب ، كما أشاد سيادته ببرنامج المعاش المبكر الذي أعلنت عنه الشركة مؤخراً والذي من شأنه أن يساهم في تخفيف العبء عن كاهل لشركة فيما يخص عدد العمالة ، مضيفاً إمكانية زيادة عدد المستهدفين من البرنامج ليكون ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ موظف بدلاً من ٢٠٠٠ موظف ، كما أشار سيادته إلى أنه فيما يخص مشكلة الأراضي فهي مشكلة عامة تعاني منها الكثير من الشركات التي كانت تنتمي للقطاع الحكومي ثم تحولت لشركات مساهمة تخضع للقانون رقم ١٥٩ مثل حالة الشركة المصرية للإتصالات ، وأخيراً نوه إلى أن سيادته سوف يطلب الكلمة عند عرض البنود الخاصة بالتوزيعات وأيضاً التبرعات .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه الشكر للسيد المساهم كما توجه سيادته بالشكر للسيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ على التقرير الذي يبدو مطمئن للمساهمين الأمر الذي قد يزيل أي تشكك غير مقصود قد يتركه تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بتقريري السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على الساده المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

القرار

وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع على ما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات الخارجي حازم حسن KPMG عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ والإحاطة بالملاحظات المذكورة في التقريرين .

البند الثالث:

بشأن: عرض تقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بإحاطة الجمعية العامة العادية للشركة بتقرير عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كالتالي :

بيانات عن الشركة:

اسم الشركة	الشركة المصرية للإتصالات
غرض الشركة	**غرض هذه الشركة هو:** إنشاء وتملك وتشغيل وتطوير شبكات الإتصالات لنقل وتقديم خدمات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل وخارج جمهورية مصر العربية وكافة الخدمات الأخرى الممكن تقديمها باستخدام الشبكات والتقنيات والتكنولوجيا السلكية واللاسلكية.

	ولها الحق في القيام بجميع الأعمال والاختصاصات المؤدية لتحقيق غرضها. وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بما يلي: ١. تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الاتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الاتصالات وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٢. تقديم خدمات الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير والتعامل فيها. ٣. الاشتراك أو المساهمة في أنظمة الاتصالات العالمية مثل الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لاستخدامها و/أو إدارتها و/أو تأجيرها للغير و/أو التعامل فيها. ٤. التعامل أو التعاقد أو الاشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيانات تمارس نشاطًا شبيهًا أو مماثلا لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج. ٥. إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة واستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات، بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، التي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها. ٦. بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلي وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها. ٧. إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوي والتسويق والتوقيع الإلكتروني وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ٨. الاستثمار العقاري لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها. وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها. مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

المدة المحددة للشركة	٢٥ عام من تاريخ القيد بالسجل التجاري	تاريخ القيد بالبورصة	١٩٩٩/١٢/٢٩
القانون الخاضع له الشركة	القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١	القيمة الاسمية للسهم	١٠ جنيه مصري للسهم
أخر رأس مال مرخص به	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري
أخر رأس مال مدفوع	١٧٠٧٠٧١٦٠٠٠ جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٣٩٣٠ لسنة ١٩٩٩

اسم مسئول الاتصال	سارة محمد ممدوح شبايك		
عنوان المركز الرئيسي	الكيلو ٢٨ – طريق مصر إسكندرية الصحراوي – القرية الذكية – B7		
أرقام التليفونات	02-31315219	أرقام الفاكس	02-31316115
الموقع الالكتروني	http://ir.te.eg		
البريد الالكتروني	investor.relations@te.eg		

الجمعية العامة للمساهمين:

تقوم الشركة بالدعوة للجمعية العامة السنوية في المواعيد القانونية المحددة وفقاً لقانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية و قواعد القيد واستمرار القيد والشطب للبورصة المصرية ، وتقوم الشركة بنشر دعوة الجمعية العامة بجريدتين واسعتين الانتشار كما تقوم بوضع الدعوة على الموقع الإلكتروني الخاص بها وتفصح عنها للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية ، كما تقوم الشركة بالإفصاح عن قرارا ت الجمعية العامة بعد انتهائها للجهات سالفة الذكر ووضعها على الموقع الألكتروني للشركة.

هيكل الملكية:

حملة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر	المستفيد النهائي	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة %
الدولة	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	%٨٠
الإجمالي	الدولة	١,٣٦٥,٦٥٧,٢٨٠	%٨٠

مجلس الإدارة:

تشكيل مجلس الإدارة

- **تشكيل مجلس الإدارة الحالي**

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الإلتحاق	جهة التمثيل
١	الدكتور /ماجد إبراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدوله
٢	المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	تنفيذي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	٥١٩	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٣	اللواء أ/ طارق محمد عبد الله الظاهر	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٨/١٢/٣٠	الدولة
٤	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة	تنفيذي نائب أول الشئون المالية والإدارية	لايوجد	٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
٥	الدكتور/ حسين يسري محمد جمال الدين	غير تنفيذي	لا يوجد	٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة

٦	الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٧	الأستاذ / حسام عبد اللاه موسي الجمل	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٩/١/٣١	الدولة
٨	الأستاذ/ إبراهيم توفيق حسن هيكل	تنفيذي ممثل العاملين	٣٦٤	٢٠١٨/٧/٥	نقابة
٩	الأستاذ/ أحمد محمد جمال أبو علي	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١٢/٨/١٢	مستقل
١٠	الدكتور/ محمد هاني سيف النصر	غير تنفيذى	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	مستقل
١١	الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجناينى	غير تنفيذى	٢٠٠٠	٢٠١٧/٦/٢١	مستقل

➢ **أخر تشكيل لمجلس الإدارة حتي ٢٠١٨/١٢/٣١:**

م	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الإلتحاق	جهة التمثيل
١	المهندس/ ماجد ابراهيم عثمان	غير تنفيذي رئيس مجلس الإدارة	١٠٦٠	٢٠١٦/٣/٣٠	الدوله
٢	المهندس/ أحمد محمد حمدي محمود محمد البحيري	تنفيذي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب	لايوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٣	اللواء أح / أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٥/٦/١٦	الدولة
٤	الاستاذ / محمد كمال الدين بركات	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
٥	المهندس/ عمرو عبد الرشيد منصور	غير تنفيذي	١٥٠٠	٢٠١٧/٣/٢٨	الدولة
٦	المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعه	تنفيذي نائب أول الشئون المالية والإدارية	لايوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٧	الدكتور/ حسين يسرى محمد جمال الدين أمين	غير تنفيذي	لايوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	الدولة
٨	الاستاذ/ ابراهيم توفيق حسن هيكل	تنفيذي ممثل العاملين	٣٦٤	٢٠١٨/٧/٥	نقابة
٩	الأستاذ / أحمد محمد جمال أحمد أبو على	غير تنفيذي	٢٤٣	٢٠١٢/٨/١٢	مستقل
١٠	الدكتور/ محمد هانى سيف النصر	غير تنفيذى	لا يوجد	٢٠١٦/٣/٣٠	مستقل

١١	الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنابنى	غير تنفيذى	٢٠٠٠	٢٠١٧/٩/١	مستقل

السير الذاتية للسادة أعضاء مجلس إدارة عام ٢٠١٨:

ماجد عثمان

"رئيس مجلس الإدارة"

تولى الدكتور عثمان منصب رئيس مجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

الدكتور عثمان شغل مدير المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة" واستاذ الإحصاء، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. شغل منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١١ فى حكومة تسيير الاعمال التى شكلت بعد ثورة ٢٥ يناير. كما شغل منصب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١١ ومديراً للمركز الديموجرافى بالقاهرة عام ٢٠٠٤ وتولى مسئولية المحرر الرئيسي لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ حول العدالة الاجتماعية.

الدكتور عثمان هو عضو المجلس القومى للمرأة ونائب رئيس اتحاد الإحصائيين العرب والرئيس المؤسس للشبكة العربية لمراكز استطلاعات الرأى العام ومنسق المبادرة المصرية للحق فى المعلومات وعضو بالمجمع العلمى المصرى وعضو مجلس أمناء كلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية ورئيس مجلس أمناء مبادرة "نداء" لتنمية الصعيد.

قام بالإشراف على تنفيذ عدد كبير من استطلاعات الرأى والمسوح الميدانية منها المسح العالمى للقيم بمصر ومسح مدركات الفساد فى مصر. كما قام بأول استطلاعات للرأى العام لتقييم أداء رئيس الجمهورية واول استطلاعات للرأى لما بعد التصويت، واهتماماته البحثية تشمل قياس التنمية البشرية والحوكمة والدراسات السكانية ودور مراكز الفكر والدراسات المستقبلية. وشارك فى إعداد رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وكان مسئولا عن إعداد استراتيجية السكان واستراتيجية الطفولة.

حصل دكتور عثمان على الماجستير والدكتوراه من جامعة Case Western Reserve فى الولايات المتحدة.

احمد البحيرى

"العضو المنتدب والرئيس التنفيذى"

تولى المهندس البحيرى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٧، ممثلا عن الحكومة.

كان عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٦.

بدأ البحيرى حياته العملية كمهندس تصميم شبكات المحمول فى شركة الكاتيل الفرنسية وساهم فى انشاء البنية الاساسية لاول شبكة محمول فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٨ كما التحق بالعمل فى شركة موبينيل كمدير تطوير الشبكات وتدرج فى المناصب المختلفة حتى شغل منصب رئيس قطاع الشبكات والتجوال قبيل البدء فى عمله الخاص.

اسس المهندس البحيرى عام ٢٠٠٧ مجموعة شركات تليكومكس جروب للاستثمار والتنمية وهي تتكون من مجموعة من الشركات تعمل فى مجالات خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المختلفة فى مصر وافريقيا والشرق الاوسط وقد كان يشغل منصب رئيس مجلس ادارة المجموعة حتى مارس ٢٠١٦ وقد ساهم فى تأسيس شركة ايديا للاستثمار فى افريقيا ٢٠١٤ وهي شركة تعمل على ايجاد الحلول التكنولوجية لتطوير المجتمعات الافريقية فى مجالات البنية التحتية والطاقة والمياه. وشغل منصب المدير التنفيذى للشركة حتى ديسمبر ٢٠١٥.

والمهندس البحيرى لديه عدد من اسهامات البحثية فى مجال هندسة اتصالات المحمول، وقد تم نشر الابحاث فى المؤتمر العالمى للاتصالات فى كاليفورنيا عام ١٩٩٧ وفى إصدار المعهد العالمى لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات IEEE.

المهندس البحيرى حاصل على بكالوريوس هندسة الاتصالات من جامعة الاسكندرية عام ١٩٩٤ بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف ثم تابع دراسته النظرية فحصل على ماجيستير هندسة اتصالات المحمول عام ١٩٩٧ وماجيستير ادارة الاعمال من الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع جامعة Rennes.

اللواء أشرف إسماعيل

"عضو مجلس الإدارة"

تولى اللواء إسماعيل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

يشغل اللواء اسماعيل رئيس أركان سلاح الإشارة المصري في القوات المسلحة المصرية.

محمد شمروخ

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس شمروخ منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

المهندس شمروخ من الأعضاء ذوى الخبرة فى الإدارة التنفيذية للمصرية للاتصالات ولدية من الخبرة ما يفوق ١٠ سنوات فى العديد من المجالات داخل الشركة كالتخطيط الفنى والشئون الاستراتيجية للشركة وقد تولى منصف رئيس قطاعات الشئون المالية فى يوليو ٢٠١٣.

التحق المهندس شمروخ للعمل بالمصرية للاتصالات عام ٢٠٠٢ حيث عمل مهندسا للشبكات وتدرج فى المناصب منذ ذلك الحين وصولا لمنصب مدير عام التشغيل عام ٢٠٠٧، ثم تولى منصب رئيس قطاع الشئون الاستراتيجية عام ٢٠٠٩، وهو المنصب الذى شغله حتى تعيينه فى منصب رئيس قطاعات الشئون المالية والمدير المالى للشركة.

المهندس محمد شمروخ حاصل على ماجيستير تنفيذى فى إدارة الأعمال من كلية IESE، وبكالوريوس فى هندسة الالكترونيات والاتصالات الكهربائية من جامعة القاهرة.

حسين امين

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الدكتور أمين منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٦، ممثلا عن الحكومة.

يشغل الدكتور أمين استاذ ورئيس قسم الصحافة والاعلام الاسبق ومدير مركز أدهم للصحافة الرقمية والتلفزيونية بكلية الشئون الدولية والسياسات العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة.

والدكتور أمين عمل كعضو مجلس امناء الكونجرس العالمى لدراسات الشرق الاوسط وعضو مجلس الامناء الاسبق لمعهد تكنولوجيا المعلومات وعضو مجلس امناء جائزة سمو الشيخ سالم العلى الصباح للمعلوماتية وعضو مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون المصرى.

الدكتور أمين حاصل على شهادة الدكتوراه فى الاعلام الاذاعى عام ١٩٨٦ من جامعة Ohio بالولايات الامريكية.

ابراهيم توفيق هيكل

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ هيكل منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى يوليو ٢٠١٨، ممثلا عن العاملين بالشركة المصرية للاتصالات.

شغل سابقا منصب عضو هيئة مكتب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وامين صندوق مساعد بالاتحاد العام وسكرتير الشباب باتحاد العمال لنقابات عمال مصر وعضو مجلس إدارة الجامعة العمالية وعضو مجلس إدارة صندوق التدريب والتشغيل بوزارة القوى العاملة.

كما شغل أيضا رئيس النقابة العامة للعاملين ورئيس مجلس إدارة مجلة الاتصالات، ورئيس اللجنة النقابية بتليفونات كفر الشيخ.

أحمد أبو على

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الأستاذ أبو على منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل في أغسطس ٢٠١٢ فى مجلس إدارة الشركة.

الأستاذ أبو على يشغل منصب محام فى دار القضاء العالى فى مصر، وهو أيضا شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية ولدية خبرة خاصة فى قانون الشركات والقانون التجارى والمالى.

محمد سيف النصر

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الاستاذ سيف النصر منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل فى مجلس إدارة الشركة فى مارس ٢٠١٦.

يشغل الاستاذ سيف النصر حاليا منصب رئيس مجلس ادارة بنك الاستثمار العربى منذ عام ٢٠١١ وهو من الخبرات المصرفية و المالية و الاجتماعية و التنموية فقد تولى رئاسة العديد من المؤسسات المالية و المصرفية منها رئاسة بنك مصر العربى الافريقى و بنك المؤسسة العربية ABC ثم شغل منصب الامين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية فضلا عن عضويته السابقة فى العديد من مجالس ادارات بعض الجهات المصرفية الهامة منها بنك مصر والبنك الاهلى المصرى و البنك التجارى الدولى CIB.

كما سبق ان شغل الاستاذ سيف النصر منصب رئيس الاتحاد العربى للمشروعات الصغيرة ورئيس اتحاد المستثمرين العرب.

عمرو عبد الرشيد منصور

"عضو مجلس الإدارة"

تولى المهندس منصور منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٧، ممثلا عن الحكومة

يشغل المهندس منصور منصب رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات بالغرفة التجارية الأمريكية وقد تولى منصب عضو مجلس إدارة شركة إكسيد في الفترة من مارس ٢٠١٦ الى مارس ٢٠١٧

عمل المهندس منصور في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأكثر من 30 عاماً، ويتمتع بخبرة واسعة في التخطيط الاستراتيجي، وتطوير الأعمال، واداره المشروعات ونظم المعلومات

المهندس منصور شارك في تنفيذ وإدارة العديد من مشروعات نَظم المعلومات المحلية والدولية في مجالات الاعمال المختلفة في مصر وفرنسا.

واستطاع المهندس منصور بنجاح إدارة عملية تحويل الغرفة الى مؤسسة متطورة تكنولوجياً وتقديم العديد من التطبيقات عبر الانترنت لخدمة اعضائها ومجتمع الأعمال في مصر

حصل المهندس منصور على درجة البكالوريوس في هندسة الإلكترونيات والاتصالات من جامعة القاهرة في عام ١٩٨٦.

محمد كمال الدين بركات

"عضو مجلس الإدارة"

تولى الاستاذ بركات منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات فى مارس ٢٠١٧، ممثلا عن الحكومة.

يشغل الاستاذ بركات حاليا منصب نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب المصرف العربي الدولي منذ أكتوبر ٢٠١٤.

خلال خبرته المصرفية الطويلة لأكثر من ٣٧ عام ، قدم الاستاذ بركات سجلاً قويا من الإنجازات في المناصب الإدارية العليا، فقد شغل منصب المدير العام – البنك المصري الامريكي، نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب – البنك المصري الخليجي، رئيس مجلس الادارة – بنك مصر من ديسمبر ٢٠٠٢ حتى سبتمبر٢٠١٤، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام – بنك مصر لبنان من مايو ٢٠٠٣ حتى أبريل٢٠١٥، رئيس المجلس الإشرافي لبنك مصر أوروبا – فرانكفورت من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى سبتمبر ٢٠١١، رئيس مجلس الإدارة – بنك القاهرة من سبتمبر ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠١١، عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري من ديسمبر ٢٠٠٣– نوفمبر ٢٠١١، عين خلالها كعضو في لجنة الإصلاح المصرفي ولجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري من يناير ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٦، عضو مجلس الادارة وانتخب نائب رئيس بنك القاهرة عمان بالأردن من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤، عضو مجلس إدارة فى وحدة مكافحة غسيل الأموال من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٤، رئيس مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٥ وحتى مارس ٢٠١١، نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣، ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية من أبريل ٢٠١٣ وحتى أبريل ٢٠١٦، عضو المجلس الإستشارى – ماستر كارد الدولية (أفريقيا

والشرق الأوسط) من مارس ٢٠١١ حتى الآن، عضو مجلس الإدارة الإقليمي لشركة فيزا الدولية (منطقة وسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا) من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨، وعضو المجلس الإستشاري لشركة فيزا الدولية- أفريقيا والشرق الأوسط من ٢٠٠٨ حتى ديسمبر ٢٠١٠.

يشغل الأستاذ بركات رئيس مجلس الإدارة – الشركة العالمية للإستثمارات السياحية (الشركة المالكة لفندق كونراد – القاهرة)، عضو مجلس الإدارة – الشركة القابضة لمصر للطيران وعضو مجلس الإدارة – شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا.

وايضا شغل الاستاذ بركات منصب عضو مجلس إدارة، عضو الجمعية العامة، ورئيس مجلس إدارة في العديد من الشركات.

حصل الأستاذ بركات على درجة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإسكندرية في عام ١٩٧٤، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة San Francisco – الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٧.

عمرو يوسف حسن الجنايني

"عضو مجلس الإدارة"

١. تولى الاستاذ الجنايني منصب عضو بمجلس إدارة المصرية للاتصالات كعضو مستقل فى مجلس إدارة الشركة فى يونيو ٢٠١٧.

٢. يشغل الاستاذ الجنايني حاليا منصب الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسى بالبنك التجارى الدولى (مصر). وقد التحق بالبنك عام ٢٠٠٤ في منصب مدير عام ورئيس قطاع المؤسسات المالية، كما شغل منصب مدير عام ورئيس قطاع العلاقات المؤسسية منذ عام ٢٠١٠.

خلال خبرته شغل الاستاذ الجنايني رئيس مجلس إدارة مجموعة فالكون، رئيس مجلس إدارة شركة CI Asset Management، وعضوية مجالس إدارات كل من شركة Ci Capital Holding، الشركة المصرية لنقل البيانات (TE Data)، شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى والشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية. وهو أيضا الرئيس الشرفى للإتحاد العربى للمتداولين فى الاسواق المالية (ICA) والرئيس الشرفى ومؤسس الجمعية المصرية للمتداولين فى الاسواق المالية (ACI) .

وأيضا شغل الاستاذ الجنايني عدة مناصب منها رئيس مجلس إدارة شركة التجارى الدولى للسمسرة، عضو مجلس إدارة تنفيذى لإتحاد الأسواق المالية الدولى (ACI International)، وعضو مجلس إدارة شركة Royal and Sun للتامين ورئيس مجلس إدارة شركة كابيتال للسمسرة فى الاوراق المالية. وعمل قبل الإلتحاق بالبنك التجارى الدولى بالبنك المصرى المتحد فى منصب مدير عام سوق المال والمراسلين، وايضا رئيس غرفة المعاملات الدولية بالبنك المصرى لتنمية الصادرات ومدير اول غرفة المعاملات الدولية ببنك قناة السويس.

حصل الاستاذ الجنايني على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥.

المصرية للاتصالات ووسائل الاتصال:

تستخدم الشركة المصرية للاتصالات أحدث أنظمة ووسائل الاتصال الحديثة مثل المؤتمر الهاتفي الصوتي والمرئي في بعض أجتماعات مجلس الإدارة لضمان جودة التواصل والادارة عن بعد.

دور مجلس إدارة الشركة:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة لها ويقوم بوضع وتحديد الأهداف الإستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيمن على سير العمل بها، كما يقوم بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة، كما يقوم بتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

كما يقوم بالمهام التالية:

- وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة، ويكون مسئولاً كذلك عن وضع نظام للإنذار المبكر لكشف أي خلل أو انحراف قد يحدث وضمان سرعة اتخاذ الإجراء المناسب ولابد أن يتضمن هذا النظام سبل لحماية مصادر المعلومات والمبلغين عن الفساد والانحراف.
- وضع خطة لتتابع السلطة داخل الشركة وذلك للوظائف الإدارية العليا بما يضمن استدامة الشركة وسير أعمالها بشكل فعال.
- تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضائه أو لجانه أو غيرهم وكذلك يجب على المجلس تحديد مدة التفويض ودورية التقارير التي يحصل عليها من اللجان والإدارة التنفيذية ومتابعة نتائج ممارسة تلك الصلاحيات المفوضة.
- الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة .
- كما يجوز للمجلس وضع اللوائح المتعلقة بشئون العالمين ومعاملتهم المالية
- يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله وإجتماعته وتوزيع الإختصاصات والمسئوليات.
- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوى الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.
- ويقدم مجلس إدارة الشركة تقريرا مفصلا عن أدائه خلال العام ويتم عرضه على الجمعية العامة للمساهمين ومناقشته من قبل السادة المساهمين في حال وجود أية ملاحظات على أدائه.

مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

يرأس رئيس مجلس الإدارة إجتماعات المجلس والجمعيات العامة للمساهمين ويجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيسه بأية صلاحيات أو واجبات أخرى **كالتالي:**

- توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة ووضع جدول أعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للشركة مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب:

المهندس / عادل حامد إبراهيم حاد الله

تولى المهندس/ عادل حامد مهام العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة في ٢٠١٩/١/٣١.
تولى المهندس حامد منصب نائب الرئيس التنفيذى لشئون الدولي والمشغلين فى أغسطس ٢٠١٧، حيث تضمن نطاق عمله التسويق التجاري وتطوير استراتيجيات وتنفيذ أعمال الشركة المصرية للاتصالات في مجال وحدات أعمال خدمات الجملة للمشغلين المحليين والدوليين.
في عام ٢٠١٨ استطاع حامد عقد العديد من الاتفاقيات مع مشغلي الاتصالات المحليين والدوليين لتحقيق نمو في إيرادات الشركة وتأمينها على المدى الطويل، فضلا عن عقده اتفاقيات لتمكين وزيادة ربحية خدمات المحمول. كما لعب دوراً رئيسياً في تسوية النزاعات ودياً مع مشغلي الاتصالات المحليين في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

كما تمكن من إتمام اتفاقية في غاية الأهمية في مجال الكوابل البحرية بدروه المتميز في صفقة الاستحواذ على شركة مينا كابل وإتمام اتفاقية مع شركة بهارتي مما أتاح استرداد كامل تكلفة الاستثمار في مينا كابل. حيث حققت تلك الاتفاقية عائد فوري بالجمع بين تقديم خدمات على كابل مينا البحري مع خدمات على باقي شبكة الكابلات البحرية الدولية للمصرية للاتصالات.

التحق المهندس حامد بالشركة المصرية للاتصالات عام ١٩٩٩ حيث عمل مهندساً لتشغيل وصيانة السنترالات والشبكات وتدرج فى العديد من المناصب وصولا لمنصب مدير عام المتابعة والدعم الفني بنيابة الدولي والمشغلين عام ٢٠٠٨ وفي أثناء قيامه بمهامه قام بالمشاركة بتطوير نموذج طويل الأجل للتعامل مع المشغلين المحليين لأول مرة لتقديم خدمات الاتصالات الدولية والتراسل والذي أمن إيرادات هذه الوحدات منذ عام ٢٠٠٩.

ثم تولى منصب رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولي عام ٢٠١٣، وانتقل بعدها للعمل كرئيس لقطاع المشغلين في عام ٢٠١٤، ثم رئيساً لوحدة أعمال المشغلين في عام ٢٠١٥، ورئيساً لقطاعات شئون المشغلين في ابريل ٢٠١٧.

المهندس عادل حامد حاصل على بكالوريوس فى هندسة الاتصالات والالكترونيات من جامعة حلوان.

الهدف العام للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي

تخطيط وتنفيذ رؤية المصرية للإتصالات، ورسالتها، واتجاهاتها الإستراتيجية الشاملة لقيادة تطوير وتنفيذ إستراتيجية الشركة.

مسئوليات العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

يكون العضو المنتدب والرئيس التنفيذي مسئولا عن أعمال الإدارة الفعلية للشركة تحت إشراف ورقابة المجلس، وعلى وجه الخصوص يكون مسئولا عما يلي:

- اقتراح الاستراتيجية العامة للشركة المصرية للاتصالات.
- قيادة تطوير وتنفيذ إستراتيجية الشركة المصرية للاتصالات على المدى الطويل لزيادة عائدتها.
- تحقيق كفاءة التشغيل مع التركيز الربحية.
- إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة مع ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية في إطار السياسات المعمول بها للشركة للعرض على مجلس الإدارة لإعتمادها.
- واتخاذ القرارات المالية والإدارية اللازمة لإدارة أعمال الشركة ضمن الميزانية المعتمدة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.
- إعتماد الصرف في الأوجه المختلفة لنشاطات الشركة وذلك وفقا للبنود المحددة في الموازنة المعتمدة ووفقا للوائح الشركة المعتمدة.
- إصدار القرارات والتعليمات المنظمة واعتماد التوصيات المعروضة.
- إطلاع المجلس على النشاطات الجارية للشركة.
- ضمان تنفيذ قرارات مجلس الادارة واطلاع المجلس على النشاطات التجارية للشركة.
- تطوير هيكل تنظيمي فعال يقوم على تحقيق أهداف الأداء التي تعكس متطلبات الصناعة والسوق.
- تطوير والحفاظ على علاقات إيجابية ومثمرة مع كبار العملاء وادارة العلاقة بين خدمة العملاء وجميع أنواع العملاء المختلفة.
- تمثيل الشركة أمام الغير.
- التوقيع بالنيابة عن الشركة على أي إتفاق أو إلتزام (وعلى أي تغيير أو تعديل أو فسخ أو إنهاء له) في حدود الموازنة المعتمدة من مجلس الإدارة أو إذا ما فوضه بذلك مجلس الإدارة في خارج حدود الموازنة وذلك كله وفقا للوائح الشركة

- تعيين موظفى الشركة وتحديد رواتبهم ومكافاتهم واختصاصاتهم وتفويضهم للقيام بأى اختصاصات وفقاً للوائح ولنظم المعمول بها فى الشركة أو فى حدود الاختصاصات المخولة له من مجلس الإدارة.
- إعداد مقترحات اللوائح الداخلية وعرضها على المجلس لإقرارها.
- تنفيذ المهام الأخرى وأية صلاحيات أو واجبات يكلفه بها المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

يتولي السيد / مدير عام شئون مجلس الإدارة القيام بأعمال أمانة سر مجلس إدارة الشركة ويتولي القيام بالمهام التالية:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات لاجتماعات المجلس واللجان ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
- معاونة رئيس المجلس في الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وإدارة لوجستياتها.
- متابعة إصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان:

م	إسم العضو	إسم اللجنة					صفة العضو (غير تنفيذي/ مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
		لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة سياسة تعارض المصالح	لجنة مراجعة اللوائح			
١	ماجد إبراهيم عثمان						غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٧/٣/٢٣
							رئيساً		٢٠١٧/٣/٢٥
٢	أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد						غير تنفيذي	عضو	٢٠١٦/٣/٣١
٣	حسين يسري محمد جمال الدين أمين						غير تنفيذي	عضو	٢٠١٧/٧/١٢
								عضو	٢٠١٦/٣/٣١
٤	عمرو عبد الرشيد منصور						غير تنفيذي	عضو	٢٠١٧/٧/١٢
								عضو	٢٠١٧/٣/٢٨
								عضو	٢٠١٨/٨/١٣
٥	محمد كمال الدين بركات						غير تنفيذي	رئيساً	٢٠١٧/٨/٢
٦	أحمد محمد جمال أحمد أبو على						مستقل	رئيساً	٢٠١٦/٣/٣١
								عضو	٢٠١٧/٣/٢٣
								عضو	٢٠١٧/٣/٢٥
٧	محمد هاني سيف النصر						مستقل	رئيساً	٢٠١٧/٧/١٢
٨	عمرو يوسف حسن الجناينى						مستقل	عضو	٢٠١٧/٧/١٢
٩	ابراهيم توفيق حسن هيكل						ممثل العاملين	عضو	٢٠١٨/٩/٢٠

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة

م	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة الاستثمار	لجنة المكافآت والحوافز	لجنة سياسة تعارض المصالح	لجنة مراجعه اللوائح
١	ماجد إبراهيم عثمان	١٥/١٥				٤/٤	٩/٩
٢	أحمد محمد حمدي محمود محمد البحيري	١٥/١٥					
٣	أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد	١٥/١٥	١٢/١٢				
٤	محمد حسن شمروخ جمعة	١٥/١٤					
٥	حسين يسري محمد جمال الدين أمين	١٥/١٤		٥/٥	٨/٨		
٦	عمرو عبد الرشيد منصور	١٥/١٥		٥/٥	٨/٨		٩/٨
٧	محمد كمال الدين بركات	١٥/١٥	١٢/١٢				
٨	أحمد محمد جمال أحمد أبو على	١٥/١٤			٨/٨	٤/٣	٩/٨
٩	محمد هاني سيف النصر	١٥/١٣		٥/٥			
١٠	عمرو يوسف حسن الجناينى	١٥/١٣	١٢/٨				
١١	إبراهيم توفيق حسن هيكل	١٥/٨				٤/٣	

١- لجنة المراجعة

تشكيل لجنة المراجعة

الإسم	الصفة
الاستاذ/ محمد كمال الدين بركات	رئيسا
اللواء أ ح / طارق محمد عبد الله الظاهر	عضوا
الاستاذ/ عمرو يوسف حسن الجناينى	عضوا

بيان إختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة ومدى الإلتزام بتطبيقها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.
- فحص ومراجعة آليات وأدوات المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعه تنفيذ توصياتها.
- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:
  ١. القوائم المالية الدورية والسنوية.
  ٢. نشرات الإكتتاب والطرح العام والخاص للأوراق المالية.
  ٣. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية وقوائم الدخل التقديرية.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وعرض توصياتها بخصوص القوائم المالية.
- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمقتضيات استقلاليتهم.
- دراسة تقرير مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية ومناقشته فيما ورد به من ملاحظات وتحفظات ومتابعة ما تم في شأنها والعمل على حل الخلافات في وجهات النظر بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- التأكد من رفع تقرير لمجلس الإدارة من احد الخبراء المتخصصين غير المرتبطين عن طبيعة العمليات والصفقات التي تم ابرامها مع الأطراف ذات العلاقة وعن مدى إخلالها أو إضرارها بمصالح الشركة أو المساهمين فيها.

٢- **لجنة الترشيحات**

لا توجد

٣- **لجنة المكافآت والحوافز**

تختص لجنة المكافآت والحوافز بمراجعة وإعتماد أهداف وخطط الشركة المرتبطة بأية مدفوعات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والرئيس التنفيذي للشركة ونوابه والإدارة العليا، كما تختص بمراجعة وتقييم الآداء على أساس هذه الأهداف والخطط وإصدار توصيات لمجلس إدارة الشركة بشأن برامج المكافآت والحوافز المالية أو المرتبطة بنسبة في ملكية الأسهم لهذه الفئات.

٤- **لجنة المخاطر**

لا توجد

٥- **لجنة الحوكمة**

لا توجد

لجان أخرى

٦- **لجنة سياسة تعارض المصالح**

تختص لجنة سياسة تعارض المصالح بحماية مصالح الشركة من خلال تنظيم تعارض المصالح المحتملة مع كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفى الإدارة العليا وموظفى الشركة، والخبراء، والمساهمين والجهات ذات العلاقة وبما يشمل ما قد يكون إساءة إستخدام أصول الشركة ومرافقها أو من خلال تعاملاتها مع الأشخاص ذوى العلاقة وذلك بالإشراف على تنفيذ سياسة تعارض المصالح والمعتمدة من مجلس الإدارة. .

٧- لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة

تختص لجنة مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بمراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة والإلتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطة وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.

٨- لجنة الاستثمار:

تختص لجنة الإستثمار بإعداد السياسات والخطط للشركة في محال الاستثمار في الشركات الأخرى أو في الأسهم ورفع الأمر لمجلس الإدارة بالتوصيات، كما تقوم لجنة الاستثمار بمتابعة تنفيذ هذه السياسات.

البيئة الرقابية:

- **نظام الرقابة الداخلية**

الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات والوسائل والإجراءات التي تنشئها وتستخدمها إدارة الشركة لكي تساعدها في تحقيق أهدافها، ويهدف نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق ما يلي:

- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- الحفاظ على أصول الشركة وممتلكاتها.
- مناسبة ودقة التقارير المالية.
- الإلتزام باللوائح والتعليمات والقوانين القائمة.

يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة من السادة أعضاء مجلس الإدارة لتقييم كفايته وكفاءته من خلال ما يلي:

- تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وإقتراح تعيين المراجع الخارجي للعرض علي مجلس الإدارة وإعتماده من الجمعية العامة للشركة وتعيين السيد رئيس قطاع المراجعة الداخلية.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ومراجعة التقارير الدورية المقدمة منهم.
- مناقشة التقارير الدورية المقدمة من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتي تتضمن أهم الملاحظات الناتجة عن وجود قصور ونقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلي التوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل.
- قيام لجنة المراجعة بعرض ملخص دوري بنتائج تقارير المراجع الداخلي والخارجي، وكذلك نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية للشركة والتوصيات المقترحة على مجلس الإدارة.

يتم مراجعة كفاءة نظام الرقابة من قبل أعضاء المجلس بصفة دورية (ربع سنوي، وفي نهاية السنة المالية)، وكذلك في الأحداث الطارئة وكلما استدعت الحاجة إلي ذلك.

- **إدارة المراجعة الداخلية**

تم إنشاء المراجعة الداخلية بالشركة المصرية للاتصالات كنشاط مستقل منذ عام ٢٠٠١ وفقاً للمتطلبات القانونية وقواعد سوق المال، ويتم تأكيد إستقلالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال الهيكل التنظيمي للشركة وخطوط التقارير حيث يتبع وظيفياً لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) ويتبع إدارياً الرئيس التنفيذي للشركة، ونشاط المراجعة الداخلية بالشركة لايتبع الإدارة التنفيذية أو العمليات التشغيلية التي يتم مراجعتها مما يضمن الإستقلالية ويحقق الموضوعية.

ومن المهام التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية خلال العام:

- وضع خطة مراجعة سنوية مرتكزة على المخاطر (Risk based plan)، وتتمتع بالمرونة، وتشمل إهتمامات الإدارة، ويتم تقديم تلك الخطة إلى لجنة المراجعة لمراجعتها وإعتمادها وإجراء التحديثات الدورية.

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ورفع التقارير للجنة المراجعة بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تنفيذ خطة المراجعة السنوية، بما في ذلك المهام الخاصة التي تطلبها الإدارة ولجنة المراجعة.
- الاحتفاظ بفريق من المراجعين الداخليين يتمتع بالمهنية ويمتلك المعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية الكافية.
- تقديم تقارير دورية إلى الإدارة العليا ولجنة المراجعة بملخص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.
- تقديم قائمة بأهداف ونتائج أنشطة المراجعة إلي لجنة المراجعة.
- إجراء التحقيقات اللازمة في حالات الغش والاحتيال وإعداد التقارير اللازمة بالنتائج.
- مراعاة نطاق عمل المراجعين الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى لتقديم أفضل تغطية للمراجعة بأقل التكاليف وعدم تكرار أعمال المراجعة إلا إذا أستحق الأمر ذلك وبعد العرض على لجنة المراجعة للتنسيق مع المراجع الخارجي.
- التأكد من مناسبة الوسائل المتاحة للمحافظة على أصول الشركة من السرقة وسوء الاستخدام والتحقق من وجود الأصل بصورة سليمة.

دور ونطاق عمل المراجعة الداخلية:

دور المراجعة الداخلية	نطاق عمل المراجعة الداخلية	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	إسم مسئول المراجعة الداخلية	دورية التقارير
يتمثل دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للشركة والمساهمة في تحسين عملياتها من خلال تقديم خدمات تأكيدية وخدمات إستشارية مستقلة وموضوعية. وتقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة فى تحقيق أهدافها من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.	يتمثل نطاق عمل المراجعة الداخلية في تحديد مدى كفاية عمليات الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر بالشركة والتأكد من أنها تعمل لتحقيق ما يلي: ١. تحديد المخاطر وإدارتها بصورة مناسبة. ٢. حدوث التواصل اللازم مع جهات الحوكمة المختلفة. ٣. المعلومات الهامة تكون دقيقة وموثوقة ومتاحة فى الوقت المناسب. ٤. تطابق التقارير الداخلية والخارجية مع إجراءات إصدار التقارير المطبقة. ٥. تطابق أفعال الموظفين مع السياسات والمعايير والإجراءات والقوانين المطبقة. ٦. الحصول على الموارد	المراجعة الداخلية هي نشاط دائم ومستقل بالشركة يتبع مباشرة: - السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة (إدارياً). - لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (وظيفياً).	السيد المحاسب/ أحمد عبد الحكيم حسن طايع – رئيس قطاع المراجعة الداخلية (CPA – زمالة جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية)	- يتم إصدار تقارير بصفة مستمرة للإدارة التنفيذية بالملاحظات المكتشفة أولاً بأول والتوصيات اللازمة لتعزيز الرقابة وتحسين العمل. - يتم إصدار تقرير دوري ربع سنوي للعرض على لجنة المراجعة بأهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

	بصورة إقتصادية، واستخدامها بكفاءة، وحمايتها حماية كافية. ٧. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة. ٨. تأكيد الجودة والتحسين المستمر في العمليات الرقابية بالشركة. ٩. القضايا والمسائل القانونية الهامة يتم الاعتراف بها والتعامل معها. ١٠. تحقيق البرامج والخطط والأهداف الموضوعة.			يتم إصدار تقرير سنوي للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة يتضمن أهم الملاحظات المكتشفة والتوصيات اللازمة ومدى تنفيذها.

- **إدارة المخاطر:**

تدرك الشركة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها أثناء ممارستها لنشاطها والتي تتمثل في مخاطر مالية وتشغيلية لذا تولي الشركة اهتماما كبيرا بهذا الشأن حيث أنشأت قطاع للمخاطر والذي يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث المحتملة الحدوث التى تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها وتضع خطة لردود الأفعال المناسبة وكيفية التعامل مع تلك المخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر ويعمل الفريق على تحديد، قياس، رصد، مراقبة، وتقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن الحدود المسموح بها.

حيث تتعرض الشركة لأخطار مالية مثل السيولة، خطر أسعار العملات الاجنبية، خطر سعر الفائدة، خطر الإئتمان وأخطار تشغيلية على سبيل المثال لا الحصر تمرير المكالمات.

- **إدارة الالتزام**

إيمانا من الشركة المصرية للاتصالات ورغبتها في تطبيق القواعد الخاصة بحوكمة الشركات بطريقة منهجية ونموذجية متخصصة وصحيحة وتجني كافة القطاعات بالشركة ثمارها المتمثله في تطوير فكرة الادارة الرشيدة وزيادة معدلات الشفافية والافصاح والحد من الفساد وكذلك تطبيق مبادئ المعاملة المثلى لكافة المستثمرين.

تعمل الشركة المصرية للاتصالات على إنشاء إدارة للالتزام المؤسسي (الامتثال) تكون مهمتها عمل نظام التزام مؤسسي كامل واعداد وإصدار التقارير الدورية (ربع سنوية – سنوية) بهذا الشأن وتثمين قيمة الشركة السوقية وضمان التزام جميع قطاعات الشركة المصرية للاتصالات والشركات المملوكة والتابعة بالقوانين والتشريعات و اللوائح والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختصة، وذلك تجنبا للاضرار بسمعة الشركة او تعرضها لعقوبات ناتجة عن مخالفتها.

- **إدارة الحوكمة**

مع تحديات السوق المصري الكبيرة وبالأخص التحديات الجديدة داخل قطاع الاتصالات فقد قامت الشركة المصرية للاتصالات في ٢٠١٨ بتطوير ملحوظ في قطاع الحوكمة المؤسسية للشركة ويتبعه كذلك جميع الشركات المملوكة والتابعة.

تهدف الشركة في ٢٠١٩ الى تنفيذ مبادئ حوكمة الشركات السديدة بطريقة أكثر عمقاً وكفاءة في جميع أعمال الشركة التشغيلية وهيكلة اللوائح الداخلية وتطبيق القوانين والتشريعات الحاكمة بصورة تدعم وتضمن نجاح الشركة وكذلك النمو الاقتصادي لها.

<u>أما عن مسئولياتها ومهامها وانجازتها في ٢٠١٨ على النحو التالي:</u>

- بدأت العمل على وضع نظام وإطار يكفل تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة فى كل حالة يكون الموظف أو الشخص المرتبط به له مصلحة مادية أو معنوية تتعارض تعارض مطلقا أو نسبيا مع ما يتطلبة منصبه أو وظيفتة من نزاهة وإستقلال وحفاظا على المال العام.
- تعمل إدارة الحوكمة على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح بوضع ضوابط تلزم مجالس إدارة الشركة المصرية للإتصالات والشركات المملوكة لها بالإفصاح عن جميع المعلومات التى يحتاج إليها المساهمين والمتعاملين معها لبناء إستراتيجية إستثمارهم أو تعاملهم مع الشركة بشكل منهجى وعادل لكل الأطراف المعنية
- مراجعة وتعديل النظام الأساسي ولوائح الشركة بما يعزز إحكام الرقابة الداخلية للشركة و الإلتزام بتطبيق إجراءاتها وحوكمة أنشطتها وإجراءات العمل بها وبما يسمح بتحقيق المرونة وسرعة إنجاز الأعمال بالشركة.
- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.

➢ <u>مراقب الحسابات</u>

مع مراعاة أحكام المواد من (١٠٣) إلى (١٠٩) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها ولائحتها التنفيذية ، يكون للشركة

مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه. ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير مراقب الحسابات وأن يستوضح ما ورد به.

كما أن مراقب الحسابات يتمتع بالاستقلالية التامة عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا يمتلك أية أسهم فيها لا عضواً في مجلس إدارتها، ولا تربطه صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا حتى الدرجة الثانية، ولا يقوم بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة، وهو يقدم أراء محايدة تماماً، كما أن عمله محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة في حالة مساهمة الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مال الشركة.

<u>الإفصاح والشفافية:</u>

<u>المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:</u>

تحرص الشركة المصرية للاتصالات على ان تحقق أقصى درجات الشفافية والافصاح، حيث تقوم بالافصاح بشكل دوري عن كافة الافصاحات المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتقارير مراقبى الحسابات عليها، كما تلتزم بالافصاح بشكل فوري عن اية احداث جوهرية طارئة قد تؤثر علي أداء السهم أو قد تؤثر على مصلحة السادة المساهمين

وكذا هيكل ملكية الشركة وتفصح عن اية معلومات اخرى باستخدام نماذج الافصاح المعتمدة من البورصة المصرية.

حيث ترسل الشركة كافة الافصاحات أو المعلومات الجوهرية الخاصة بها الي السادة البورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية كما تضع هذه الافصاحات على الموقع الالكتروني الخاص بها.

كما تقوم الشركة بالإفصاح عن أهدافها ورؤيتها وطبيعة نشاطها من خلال القنوات المختلفة والتي تشمل الموقع الإلكتروني للشركة والتقرير السنوي لها وخلال لقاءات مجلس الادارة مع السادة المساهمين.

كما تقوم الشركة باعتماد نظام شامل ومتميز لرفع الكفاءات والتدريب حيث تقوم بالاعلان عن البرامج التدريبية المتاحة للعاملين على شبكة الاتصال الداخلي لها (الانترنت) وكذا ارسال الخطة التدريبية بخطاب رسمي لكافة القطاعات بالشركة.

يتم اعتماد نظام اثابة لتحفيز العاملين طبقا لمؤشرات قياس الاداء القياسية الموضوعة ونسبة تحقيق الاهداف لكل وظيفة وطبقاً لمعايير محددة طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة

وتولي الشركة المصرية للاتصالات اهتماما بالغاً للرعاية الصحية للعاملين الحاليين بالشركة واسرهم وكذلك السادة العاملين المحالين للمعاش وذلك عن طريق الادارة العامة للخدمات الطبية والشبكة الطبية لمقدمي الخدمة الممتدة في جميع انحاء الجمهورية، كما يتم تقديم العديد من الخدمات المتنوعة للعاملين وذلك عن طريق الادارة العامة لخدمات العاملين طبقاً للموازنة السنوية المعتمدة.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام:

بخلاف ما تم الإفصاح عنه بالقوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ لم تقم إدارة الشركة بمخالفات جسيمة، كما لا توجد أحكام صادرة بشأنها قد تنشأ عنها التزامات أو تعويضات جوهرية تتحملها الشركة.

علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة المصرية للاتصالات بأهمية دور علاقات المستثمرين كحلقة الوصل بين الشركة والسادة مساهميها والسادة المحللين الماليين الخارجيين كما أن علاقات المستثمرين هي المسئولة عن فتح قنوات الاتصال بالجهات الخارجية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية).

لذا تولي الشركة عناية كبيرة لعلاقات المستثمرين بها حيث تقوم بالاستعانة بفريق عمل على أعلى مستوى من الكفاءة ومن ذوي الخبرات المتميزة في هذا المجال ، حيث يشترك مسئول علاقات المستثمرين في وضع إستراتيجية اتصال الشركة بسوق الاستثمار، وفتح قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وتخوفات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة كما يقوم بتقديم تقارير دورية لتحليل أداء السهم وتقديمه للادارة التنفيذية ، كما يقوم بوضع إستراتيجية لبرنامج علاقات المستثمرين من خلال فهم السوق ومتطلبات الشركة، بحيث يقوم مسئول علاقات المستثمرين بتحديد الأولويات فيما يخص الأنشطة المطلوبة ووضع الإستراتيجية المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة بالتعاون مع مجلس الإدارة .

استراتيجية علاقات المستثمرين على:

إنشاء وتقديم رسالة استثمارية متسقة للسادة المستثمرين عن الشركة لتمكين سهم الشركة من الوصول إلى تقييمه العادل، مع مراقبة وعرض آراء المستثمرين فيما يتعلق بأداء الشركة علي الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أهداف قطاع علاقات المستثمرين:

- تعزيز التفاعل مع المستثمرين والمحللين الحاليين وتبادل وجهات النظر وزيادة وعيهم حول العوامل الرئيسية المؤثرة على القيمة العادلة للسهم.
- تحقيق أفضل مستوى للشفافية والإفصاح من خلال التواصل المستمر مع السادة المحللين والمستثمرين والبورصة المصرية مع الإلتزم الكامل بالقواعد والقوانين المنظمة للإفصاح.

- العمل علي استهداف شرائح مختلفة من المستثمرين وذلك بغرض تنويع قاعدة المستثمرين.
- العمل على توضيح أثر القرارات الداخلية للسادة الإدارة التنفيذية على أداء السهم واستعراض اراء المساهمين والمستثمرين حول إستراتيجية الشركة وقرارتها مع الادارة التنفيذية.
- العمل على زيادة التغطيه البحثية حول سهم الشركة من خلال توفير كافة العروض التقديمية والإفصاحات الدقيقة والتحديث المستمر لإستراتيجية الشركة والمؤشرات المالية بشكل أكثر سلاسة.
- تحقيق الإستفادة الكاملة من وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة لتعزيز الصورة العامة للشركة وتحقيق التواصل الدائم مع المستثمرين من الأفراد.

كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بالشركة بالقيام بالأتي:

- الاشتراك في وضع سياسة الإفصاح المتبعة في الشركة.
- الحفاظ علي المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال الشركة وبفرص النمو المستقبلية لها، والتعرف على العوامل التي تؤثر علي ربحيتها.
- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة لتوضيح أي أخبار.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات المستثمرين سواء من حيث نوعية المستثمر أو موقعه الجغرافي.
- تعريف المستثمرين بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
- حضور الفعاليات المختلفة لتمثيل الشركة فيما يخص العروض التقديمية للمستثمرين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للشركة والاشتراك في إعداد التقارير الدورية التي يهتم بها المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح:

- **التقرير السنوي**

تقوم الشركة بإعداد التقرير السنوي الخاص بها باللغة الانجليزية وتضعه على الموقع الالكتروني لها، توقفت الشركة عن اعداد التقرير خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٧وتخطط الشركة للعودة لنشر التقرير السنوي في الأعوام القادمة.

- **تقرير مجلس الإدارة**

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

- **تقرير الإفصاح**

تقوم الشركة بإعداد التقرير الربع سنوي بشأن الإفصاح عن مجلس الإدارة وهيكل المساهمين تنفيذاً للمادة ٣٠ من قواعد القيد وإستمرار قيد وشطب الأوراق المالية.

- **تقرير الاستدامة**

لم تصدر الشركة تقرير للاستدامة حتى الان ولكن هناك ممارسات عديدة للاستدامة تطبقها المصرية للاتصالات مثل:

استدامة صاحب العمل

- تمكين متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة من أن يصبحوا جزءاً من فريق الشركة
- توفير فرص متساوية لكل أعضاء فريق العمل
- توفير فرص التعليم واستدامة التدريب لكل أعضاء فريق العمل

الاستدامة البيئية

- تقديم شراكات استدامة الموردين كلما كان ذلك ممكناً
- الحد من استهلاك المياه
- تحسين استهلاك الطاقة
- إدارة وإعادة تدوير المخلفات
- طابعات مركزية مما يقلل من استخدام الأوراق.
- استخدام اللمبات الموفرة للطاقة LED بدلاً من المصابيح الوهّاجة مما يوفر الطاقة

الاستدامة الاجتماعية

- تشجيع أعضاء فريق العمل على الانخراط في العمل المجتمعي التطوعي
- تنظيم أنشطة من شأنها الحث على التبرع ونشر الوعي بمسئوليتنا تجاه مجتمعنا
- تقديم محاضرات تعليمية وتوعوية داخل مقر الشركة.

➢ **الموقع الالكتروني**

يوجد موقع إلكتروني يتم تحديثه بشكل دوري وهو موقع الكتروني تفاعلي حيث تقوم الشركة باستقبال اسئلة واستفسارات السادة المساهمين والمحللين الماليين وطلبات الانضمام للقائمة البريدية للشركة من خلال المكان المخصص لذلك بالموقع ويتم الرد على هذه الاستفسارات خلال ٢٤ ساعة.

المواثيق والسياسات:

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تتضمن لائحة شئون العاملين ضمن بنودها ميثاق الاخلاق والسلوك المهني الذي يحتوي على القيم والمبادئ الاساسية التي يجب على العامل ان يعمل في إطارها، حيث تضع لائحة شئون العاملين بالشركة الأسس والقواعد الواجب اتباعها لضمان اتباع السلوك المهني ومراعاة الاخلاق في العمل، حيث توضح حقوق وواجبات العامل والأمور المحظورة والتي قد تعرضه للمسائلة القانونية.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتم الاختيار والترقي للوظائف العليا والاشرافية في ضوء ضوابط ومحددات لائحة نظام العاملين، وبما يسمح بتتابع السلطة ونقل الخبرات.

يتم وضع سياسات الترقيات و التدرج الوظيفى وفقا لعدة عوامل أهمها نظام الإختبارات من خلال الإعلان عن شروط شغل الوظيفة على صفحة الاتصال الداخلى والبريد الالكترونى بالشركة ثم يخضع الموظف للاختبارات التحريرية و المقابلة الشخصية أمام لجنة تقييم مكونه من (الموارد البشرية – الجهة الفنية) و يتم إظهار النتائج و ترقية الموظف مع حصوله على مزايا و بدلات الوظيفة . مما يحقق الأهداف الأستراتيجية للشركة من خلال إختيار العنصر البشرى المناسب وخلق كوادر بشرية جديدة قادرة على مواكبة سوق مشغل الاتصالات المتكامل وإتاحة الفرصة أمام العاملين بشركات المجموعة للحصول على مزايا مادية وإرساء مبدأ الشفافية بين العاملين بالمجموعة

سياسات الاجور وبرامج الحوافز والمكافآت

يتم وضع سياسات الأجور للعاملين وفقاً للسياسات التى تنظمها لائحة نظام العاملين حيث يتم تقييم الوظيفة داخل جدول الاجور ويتم تحديد قيمة الاجر فى ضوء معايير تسعير الوظيفة بهيكلة الاجور .ويتم إعداد خطط و برامج للحوافز والمكافآت وفقاً لمعدلات الاداء القياسية وفقا للخطط الممنهجه لتحقيق المستهدف منها. ويتم وضع قيمة البدلات المهنية فى ضوء معايير قياسية موضوعة بعناية و محددة بلائحة نظام

العاملين حيث تختلف قيم البدلات المهنية باختلاف طبيعة كل وظيفة وأهميتها بالهيكل التنظيمي للشركة و ترتبط البدلات المهنية النقدية بالعمل القائم به فعلياً.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يحق لجميع السادة العاملين او السادة العملاء الابلاغ عن المخالفات او طلب التحقيق في واقعة ما ويختص بالتحقيق قطاع الشئون القانونية ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة بداية من الانذار وحتى الفصل من الخدمة وذلك طبقا للائحة الجزاءات التأديبية الخاصة بالعاملين بالشركة المعلنة والمنشورة على الموقع الداخلي الخاص بالعاملين بالشركة.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

يوجد لدي الشركة تعليمات بتعاملات السادة الداخليين بها حيث يتم بصفة دورية ارسال تعليمات للسادة الداخليين بالمواعيد المحظور التعامل خلالها حيث تقوم الشركة بالآتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسئولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

جدول متابعة تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

لا توجد تعاملات للداخليين للسادة الادارة التنفيذية والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

سياسة المسئولية المجتمعية والبيئية

تولي الشركة المصرية للاتصالات من خلال دورها الرائد كأول مشغل اتصالات متكامل في مصر اهتماماً كبيراً بالمجتمع، لذا فإن رؤيتنا للإستدامة والمسئولية المجتمعية تهدف إلى استخدام خدماتنا في إثراء حياة الأفراد وتحفيز التنمية البشرية، حيث نثق بقوة في تقنيات خدمات الاتصالات في تمكين المجتمع من تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

ترتكز الاستراتيجية التي تنتهجها الشركة على تحقيق فوائد طويلة الأمد للوطن تنسجم مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومع رؤية الدولة ٢٠٣٠، مما يخلق أثراً إيجابياً على المجتمع في مجالات متعددة مثل التعليم والتدريب، وتنمية المجتمع، والرعاية الصحية. ومن خلال المسئولية المجتمعية تولى الشركة اهتماما للفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل الفقراء، وذوى الإحتياجات الخاصة، والمرأة المعيلة والشباب، كما نولي عناية واهتمام كبيرين بموظفينا إيمانا منا بأنهم من أثمن أصولنا حيث يتم إعداد برامج متخصصة لدعم احتياجات العاملين كما يتم إشراكهم فى صناعة القرار وفى مختلف المبادرات والأنشطة الاجتماعية.

كما نؤمن بأن المسئولية المجتمعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية، وهي التزام مستمر من تلك المؤسسات بتطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال المساهمة في توفير الخدمات المتنوعة .

ساهمت الشركة خلال الأعوام القليلة الماضية بأكثر من ١٥٠ مليون جنيه مصرى من أجل تنمية المجتمع، من خلال عدة مشاريع ومبادرات تنموية استفاد منها حوالي ٢٥ مليون مصرى.

وكان من أبرزها تقديم الدعم للعديد من الكيانات الطبية الكبرى التي تقدم خدماتها بالمجان لغير القادرين، وإطلاق مبادرة "مصر خالية من فيروس سى" بالتعاون مع مصر الخير. ساهمت هذه المبادرة فى الحد من انتشار فيروس (سي) عن طريق تطوير ٨٠ منشأة صحية بصعيد مصر، و٣٥

بنك دم و١٦ عيادة أسنان وإطلاق ١٢٠ حملة للتبرع بالدم والتي نجحت في جمع ٥٠,٠٠٠ كيس دم لسد العجز في بنوك الدم القومية.

ومبادرة "أطفال بلا مأوى" التى نتج عنها تجهيز ورش لتدريب أطفال مؤسسات الرعاية الاجتماعية على أعمال الكهرباء والإلكترونيات في ٥ محافظات.

كما تساهم الشركة فى دعم أبطالنا أبطال الأولمبياد الخاص المصري داخل مصر وخارجها عن طريق برنامج صحي ورياضي ومهني.

وهناك أيضا مشروع دعم القرى الفقيرة وتطوير مجتمعاتها بالتعاون مع جمعية الأورمان من خلال مبادرة "من خير مصر هنبنى مصر" وذلك في إطار سلسلة مبادرات المصرية للاتصالات لدعم الأنشطة التنموية في المجتمع.

كما ساهمت المصرية للاتصالات بمشروع لتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة مثل تطبيق "معاك" وهو خدمة جديدة فى أنظمة الاستدعاء لمساعدة العملاء من الصم والبكم، وذلك لإتاحة الفرصة أمام الأفراد المنتمين لهذه الفئة والذين يصل عددهم في مصر إلي ما يزيد عن ٣ ملايين شخص للاستفادة الكاملة من تكنولوجيا الاتصالات، فضلا عن المساهمة في خلق حالة من التواصل فيما بينهم وبين كافة أفراد المجتمع بطريقة أكثر فاعلية.

قامت الشركة بالعديد من المبادرات خلال عام ٢٠١٨ وهي:

٧. **المبادرات الخاصة بتحسين الخدمات الصحية**

- **مشروع إنشاء وحدات الغسيل الكلوى للاطفال بالصعيد** حيث تم تزويد ٦ مستشفيات في محافظات بني سويف وسوهاج والفيوم وقنا وأسيوط وأسوان بوحدات للغسيل الكلوي للأطفال ومحطات معالجة مياة إلى جانب تدريب الأطباء وهيئة التمريض.
- **دعم الجمعية المصرية لأمراض دم الأطفال** والتكفل بتكاليف العلاج، وعمل الأشعة والتحاليل والمتابعات اللازمة لعدد ١٣٠ حالة من الأطفال المصابين بأمراض الدم في مستشفى الأطفال بجامعة عين شمس.
- **رعاية قوافل مبادرة "عينيك في عينا"** للحد من مسببات العمى بمنطقة حلايب وشلاتين والمناطق المحيطة حيث تم الكشف على أكثر من ٢٠٠٠ مريض وتم عمل عمليات (مياه بيضاء،قرنية،حول،طفرة) لعدد ٢٠٠ مريض. وكذلك المشاركة فى مبادرة "أولادنا في عينا" للكشف عن طلاب مدارس التعليم الأساسي في القرى الأكثر فقراً بمحافظة الفيوم وشملت القافلة الكشف على أمراض العيون والسكري وفقر الدم.

٨. **المبادرات الخاصة بدعم وتمكين الشباب والمرأة**

- **مبادرة "غيرها" لتنمية المجتمع** والتى تستهدف شريحة الشباب والتي تمثل ثلث السكان في مصر، بهدف تنمية القدرات والمهارات اللازمة لديهم لإنشاء وإدارة مشاريع تهدف الى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، حيث تم اختيار أفضل ثلاثة أفكار لتقديم الدعم المالي لإقامة مشروعاتهم.
- **مشروع "المصرية للصناعات الحرفية والصغيرة" بهدف** إنشاء وتجهيز حاضنات لتدريب السيدات المعيلات على تصنيع ملابس الأطفال والسجاد اليدوي ورفع القيمة الاقتصادية للصناعات الحرفية.
- **رعاية الفرق المصرية فى " المسابقة الولية للغواصات الآلية التى تعمل تحت الماء ROV"** تهدف المسابقة إلى تحقيق طفرة في تطوير مستقبل صناعة الروبوتات البحرية، ورفع كفاءة وخبرات الكوادر البشرية خاصة فيما يرتبط بالتقنيات الحديثة لهذه الصناعة، مما نتج عنه تحقيق الفرق المصرية المركزين الاول والثالث فى نهائيات المسابقة الدولية للغواصات الالية والمقامة بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة أكثر من ٢٠ فريق من مختلف دول العالم.
- **دعم مبادرة "تحدي مصر لإنترنت الأشياء IOT"** والتى تعد مبادرة قومية على مستوى الدولة تستهدف طلاب الجامعات والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم أفكار ومشروعات مبتكرة في مجال تكنولوجيا إنترنت الأشياء (IoT) وذلك عن طريق دعم مشروعات التخرج وشركات ريادة الأعمال تحت شعار "تكنولوجيا عالمية بأيدي مصرية".

٩. **دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة**

- **مشروع "مراكز التأهيل التدخل المبكر"** والتى تهدف إلى إنشاء وتجهيز وتشغيل أربع مراكز للتأهيل والتدريب والتدخل المبكر في ٤ محافظات في صعيد مصر وهي "بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج بهدف توفير خدمات متعددة للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة مثل جلسات التخاطب وتنمية المهارات والإرشاد النفسي.
- **دعم "الاولمبياد الخاص المصري"** مما نتج عنه حصول المنتخب المصري لكرة القدم النسائية الموحدة على الميدالية البرونزية في بطولة كأس العالم لكرة القدم النسائية الموحدة التي أقيمت في ولاية شيكاغو الامريكية ٢٠١٨، كما حصلت البعثة المصرية المشاركة في دورة الألعاب الإقليمية التي أقيمت بدولة الامارات العربية المتحدة (أبو ظبي ٢٠١٨) على أكبر عدد من الميداليات في تاريخ الاولمبياد الخاص المصري منذ نشاءته بعدد ٩٨ ميدالية.
- **دعم "اللجنة البارالمبية المصرية"** تحرص الشركة على الدعم المستمر لهولاء الأبطال لتكون شريكاً فاعلاً في كافة الأنشطة وأهم الأحداث الرياضية العالمية لتأهيل متحدي الاعاقة ودمجهم في المجتمع وتوفير الفرص المتكافئة لهم وضمان حياة أفضل ومعيشة كريمة، وعلى رأسهم اللاعب عمرو السوهاجي
- بطل دولي من أبطال السباحة وبمثل حالة فريدة ومصدر إلهام لكافة متحدي الإعاقة وأختارت الشركة المصرية للاتصالات البطل عمرو السوهاجي لتمنحه
- حقوق الرعاية الكاملة طوال رحلته التدريبية أستعداداً لدورة الألعاب البارالمبية المقامة في طوكيو ٢٠٢٠.

١٠. **تطويع التكنولوجيا في خدمة المجتمع**

- **مشروع "العلاج عن بعد" بهدف** توفير فرص علاجية لجميع الفئات وخاصة الأشخاص ذوى الإعاقة وسكان المناطق النائية التي تفتقر للخدمات الطبية وكبار السن عن طريق ربط الوحدات الصحية في الأماكن التي تفتقر للخدمات الطبية بالمستشفيات العامة والمراكز داخل كل محافظة.
- **تطوير مركز معلومات مستشفيات جامعة عين شمس** عن طريق خدمات الاتصالات لتوفير شبكة ربط الكترونية متكاملة لجميع وحدات وأقسام المستشفى.
- **مشروع ربط بنوك الدم بهدف** ربط ٢٠٢ من بنوك الدم التابعة لوزارة الصحة على مستوى الجمهورية بشبكة إلكترونية تسهل لمتخذ القرار التعرف على أماكن العجز والزيادة وذلك لضمان وصول المواطن لأكياس الدم الآمن في أسرع وقت ممكن.
- **مبادرة "الإتاحة التكنولوجية لذوي الاحتياجات الخاصة"** لإقامة منصة برمجية ومجموعة من التطبيقات والخدمات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في إتاحة التعريف بالخدمات التي تقدمها المصرية للاتصالات لعملائها من خلال عرض كافة الخدمات الرئيسية والفرعية والإجراءات مع صور توضيحية ومترجمة بلغة الإشارة للصم وإذاعتها بالصوت للمكفوفين.
- **توفير الدعم للكيانات الطبية الأخرى** بمدهم بخدمات الربط بتكنولوجيا الألياف الضوئية، وخدمات الإنترنت فائق السرعة والكول سنتر التي تقدم خدماتها بالمجان للمواطنين ومنها مستشفى "٥٧٣٥٧" لسرطان الأطفال، ومستشفى "بهية" للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي، ومستشفى "أهل مصر" لعلاج الحروق بالمجان.

١١. **التعليم والتدريب**

- **مبادرة "إعداد شباب القادة YLF"** لتشجيع وتنمية المهارات الشابة في جميع الجامعات المصرية وإعداد كوادر قيادية فى المجالات السياسية الإدارية.
- **برامج التدريب الفني** لتدريب ٢٠٠٠ طالب من كليات الهندسة والمعاهد الفنية سنوياً في معاهد التدريب بالشركة.
- **مبادرة "دعم أبناء الشهداء"** لرعاية ٢٢ طالب من أبناء شهداء الشرطة والجيش بالمدارس اليابانية خلال مراحل التعليم الأساسي.

١٢. **برامج موجهة للعاملين**

- توفير شهادات آمان للعاملين بقطاع الاتصالات من العمالة المؤقتة والموسمية وفئات محدودي الدخل بهدف توفير تغطية تأمينية لتلك الفئات.
- رعاية أبطال الألعاب البارالمبية من أبناء الشركة.
- دعم استكمال مشروع الرعاية الصحية للعاملين بالمعاش وأسرهم.

وفيما يلي تقرير مراقب الحسابات الخارجي على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن مدي تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدي تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدي التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أداؤها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.
ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.
وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدي فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للإستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

- ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار الإحاطة بتقرير عن حوكمة الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفى ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالى :

(القرار)

أحيطت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ علماً بتقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة المصرية للاتصالات لقواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتقرير مراقب الحسابات عليها

البند الرابع:

بشأن: النظر فى إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الرابع من جدول الأعمال والخاص بالنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على الساده المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١.

البند الخامس:

بشأن: النظر فى إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية عن هذا العام.

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٩ على تجديد تعيين الأستاذ / حازم حسن (الشريك الرئيسي لمكتب حازم حسن - KPMG) مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، و تحديد أتعابه عن أعمال مراجعة القوائم المالية والخدمات الضريبية للشركة عن العام المالي ٢٠١٨ وكذلك إسناد إستشارات خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة إلى مكتب / السيد عبانى للعام المالى ٢٠١٨ ، مضيفاً سيادته أن المقترح المعروض على الجمعية العامة هو تجديد تعيين الأستاذ / حازم حسن الشريك الرئيسى لمكتب KPMG – حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة المصرية للإتصالات وإبقاء أتعابه عن مراجعة القوائم المالية السنوية المستقلة والخدمات الضريبية للشركة المسندة له عن العام المالى ٢٠١٩ كالعام السابق بدون زيادة وفيما يخص أعمال المراجعة والفحص المحدود للقوائم المالية بخلاف القوائم المالية السنوية المستقلة فيتم زيادتها بنحو ١٠% عن أتعاب عام ٢٠١٨ وذلك بإجمالي أتعاب

قدرها ٢٤٥٧٧٢٣ جم وكذا تجديد إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة لمكتب السيد عباني بإجمالي أتعاب قدرها ٣٤٦٥٠٠ جم

- تساءل السيد المساهم / إبراهيم السعيد عن سبب زيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي بنسبة ١٠%؟
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن المقترح بزيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي للعام المالي ٢٠١٩ بنسبة ١٠% عن العام السابق جاء في بند واحد فقط أما باقي الأتعاب فقد ظلت كالعام السابق وتأتي هذه الزيادة في ضوء المتغيرات التى طرأت على نشاط الشركة بإضافة أنشطة خدمات المحمول وما يتطلبه هذا النشاط من تغيير نطاق المراجعة وزيادة إجراءات وأعباء المراجعة والفحص .ثم قام سيادته بعرض قرار النظر فى إعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية عن هذا العام على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تعيين الأستاذ / حازم حسن (الشريك الرئيسي لمكتب حازم حسن – KPMG) مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١، وإبقاء أتعابه عن مراجعة القوائم المالية السنوية المستقلة والخدمات الضريبية للشركة المسندة له عن العام المالي ٢٠١٩ كالعام السابق بدون زيادة وفيما يخص أعمال المراجعة والفحص المحدود للقوائم المالية بخلاف القوائم المالية السنوية المستقلة فيتم زيادتها بنحو ١٠% عن أتعاب عام ٢٠١٨ .

لتصبح إجمالي الأتعاب كالتالي: –

– أتعاب مراجعة وفحص القوائم المالية ٢,٢١٨,١٤٣ جنيه مصري

– الخدمات الضريبية لمكتب حازم حسن – KPMG ٢٣٩,٥٨٠ جنيه مصري

كما قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة وخدمات الفحص السنوي لضرائب المبيعات / القيمة المضافة لعامي ٢٠١٦– ٢٠١٧ إلى مكتب / السيد عباني.

لتصبح إجمالي الأتعاب كالتالي: –

– خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة لمكتب السيد عباني ٢٠٣,٥٠٠ جنيه مصري

– إسناد خدمات الفحص السنوي لضرائب المبيعات / القيمة المضافة لعامي ٢٠١٦–٢٠١٧ لمكتب السيد عباني ١٤٣,٠٠٠ جنيه مصري

البند السادس:

بشأن: النظر في إعتماد التغييرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلال الفترة السابقة

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أن هناك بعض التغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة خلال الفترة السابقة حيث أنه بتاريخ ٢٠١٨/٧/٥ أحيط مجلس الادارة علماً بترشيح النقابة العامة للعاملين بالإتصالات للسيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل (رئيس النقابة العامة) ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية وذلك بناءاً على قرار مجلس إدارة النقابه العامة للاتصالات بجلسته الأولى المنعقده بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٠ ، ثم بتاريخ ٢٠١٩/١/٩ أحيط مجلس الادارة علماً بتعيين السيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر

عضواً بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلفاً للسيد اللواء أ.ح / أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد إعتباراً من ٢٠١٨/١٢/٣٠ وفقاً لخطـاب الأمانة العامة لوزارة الدفاع . وأخيرا أحيط مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصـالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١/٣١ علماً بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨ لعام ٢٠١٩ بتعيين عضواً ممثلاً للحكومة فى مجلس إدارة الشركة وذلك للمدة المتبقية لمجلس الإدارة كل من السادة :

١. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله بدلاً من السيد المهندس / أحمد محمد حمدى محمود محمد البحيرى
٢. السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل بدلاً من السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد عبد الرحيم منصور.

- ثم قام سيادته بتوجيه التهنئة والشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة تقديراً لدورهم الهام في إثراء أعمال المجلس متنمياً سيادته لهم مزيد النجاح والتوفيق كما تمنى سيادته التوفيق لمن سينضم للمجلس خلال الفترة القادمة . ثم قام سيادته بعرض قرار إعتماد التغيرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات خلال الفترة السابقة على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وهي كالتالي :

- ترشيح النقابة العامة للعاملين بالإتصالات للسيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل (رئيس النقابة العامة) ممثلاً للعاملين بمجلس إدارة الشركة خلفاً للسيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية إعتباراً من ٢٠١٨/٧/٥ .
- تعيين السيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر عضواً بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلفاً للسيد اللواء أ.ح / أشرف محمد سعيد حليم إسماعيل محمد فريد إعتباراً من ٢٠١٨/١٢/٣٠ وفقاً لخطـاب الأمانة العامة لوزارة الدفاع .
- تعيين أعضاء ممثلين للحكومة فى مجلس إدارة الشركة إعتباراً من ٢٠١٩/١/٣١ وذلك للمدة المتبقية لمجلس الإدارة كل من السادة :

١. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله بدلاً من السيد المهندس / أحمد محمد حمدي محمود محمد البحيري
٢. السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل بدلاً من السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد عبد الرحيم منصور.

البند السابع:

بشأن : النظر فى الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١

- إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- توجه السيد المساهم / إبراهيم السعيد بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة وكذا السيد المهندس / أحمد البحيري - العضو المنتدب والرئيس التنفيذي السابق على الجهد المبذول خلال دورة المجلس السابقة والتي واجهت فيها الشركة عدة تحديات منذ حصولها على رخصة تقديم خدمات المحمول ، مضيفاً أن ملاحظات سيادته وكذا السادة المساهمين بهدف الإطمئنان على مستقبل الشركة وليس

هناك ثمة تقليل من الجهود المبذولة من قبل السادة أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية ودورهم الفعال في تحقيق صالح الشركة ، كما توجه سيادته بالتهنئة للسيد المهندس / عادل حامد – العضو المنتدب والرئيس التنفيذي متمنياً لسيادته النجاح والتوفيق والعمل على معالجة بعض المشاكل التي تعاني منها الشركة ومنها موضوع زيادة التعيينات .

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن سيادته يريد أن يطمئن السادة المساهمين أن أليات الحوكمة بالشركة تسير وفقاً للقواعد المعمول بها بشكل منتظم وسليم ، كما أن هناك لجنة مراجعة مشكلة من نخبة من السادة أعضاء المجلس الأكفاء في هذا المجال هذا فضلاً عن أنه قد تم خلال الفترة السابقة إجراء تعديلات على بعض لوائح الشركة بما يتناسب مع متغيرات الواقع وبشكل يضمن مزيد من الشفافية والنزاهة ، مضيفاً سيادته أن هذا لا يمنع من وجود بعض التحديات التي تواجه الشركة شأنها في ذلك شأن الشركات المثيلة العاملة في السوق وفي سبيل ذلك يسعى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتعاون مع العاملين لتخطي هذه التحديات حتى تتبوء الشركة المكانة التي تليق بها في السوق .
- ثم قام سيادته بعرض قرار إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

البند الثامن

بشأن ، النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠١٩ فى إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على إعتماد تبرعات عام ٢٠١٧ والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع بحد أقصى مبلغ قدره ١٢٠ مليون جنيه مصري للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك ليتم الصرف منها على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٨. ، مشيراً سيادته إلى أنه بناءاً على توجيهات الجمعية العامة العادية للشركة تم زيادة المبالغ المخصصة للتبرع في مجال المسئولية المجتمعية وقد تم توجيه هذه المبالغ لعدد من المبادرات الهامة خلال الأعوام السابقة وذلك من منطلق إيمان الشركة بأن المسئولية المجتمعية إلتزاماً مستمراً عليها تجاه المجتمع المصري ، وتماشيا مع محاور إستراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠ وتأكيدا على الإستراتيجية الخاصة بالشركة من خلال تبنى رؤية ورسالة للمسئولية المجتمعية تتميز بها الشركة فى ذهن عملائها بصفتها شركة وطنية رائدة فى ظل التحول لمشغل إتصالات متكامل ، ثم أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة على إعتماد التبرعات التى تمت لعام ٢٠١٨ بإجمالي مبلغ ٧٣ ٤١٤ ١٨٥ (فقط ثلاثه وسبعون مليون و أربعمائة وأربعة عشر الفأ ومائة وخمسة وثمانون جنيهاً لاغير) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع فى حدود مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مصرى (فقط مبلغ وقدره مائة وخمسة وعشرون مليون جنيه مصرى لاغير) عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ و حتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية للصرف منه على التبرعات الخاصة

بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية موضحاً سيادته أنه لهذا العام تم مد فترة الصرف من موازنة التبرعات حتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية القادمة لتكون الفترة عام كامل حيث تم إنقضاء ثلاثة أشهر من العام وبذلك يصبح المتبقي حتى نهاية العام تسعة أشهر فقط .

- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أنه قد تمت الموافقة العام السابق على التبرع في حدود مبلغ ١٢٠ مليون جم ولم يتم إنفاقه بالكامل والمعروض اليوم على الجمعية هو التبرع في حدود مبلغ ١٢٥ مليون جم وهو لايزال مبلغ ضئيل إذا ما قورن بحجم أعمال الشركة ونشاطها مضيفاً سيادته أن من الجدير بالذكر أنه كلما قامت الشركات بتخصيص موازنات أكبر للتبرع كلما تضاعفت أرباح هذه الشركات ، مشيراً سيادته إلى إمكانية توجيه جزء من التبرعات لبعض المشروعات الصحية الهامة والملحة حيث ذكر سيادته أنه يوجد ما يقرب من ٤,٥ مليون طفل مصاب بمرض المياه البيضاء والزرقاء وتغيير العدسات ، كما إقترح سيادته أهمية توجيه مزيد من الإهتمام للمستشفيات الحكومية وخاصة تلك المتواجدة في مدن الصعيد نظراً لما تعانيه المستشفيات في هذه المناطق من عجز كبير في الإمكانيات
- أشار السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن الشركة ستسعى جاهدة لبذل مزيد من الجهد بشأن توجيه التبرعات للمشروعات الملحة وفقاً لإقتراح السيد المساهم ، كما أوضح سيادته أنه لم يتسنى للشركة صرف كامل مبلغ التبرعات خلال عام ٢٠١٨ وذلك نظراً لكون موافقة الجمعية في هذا الشأن كانت قاصرة على نهاية العام فقط ولذا فمن المقترح وفقاً للمذكرة التي تم عرضها على الجمعية في هذا الشأن أن يتم مد مد فترة الصرف من موازنة التبرعات حتى موعد إنعقاد الجمعية العامة القادمة لتكون الفترة عام كامل حيث أنه وفقاً للقانون لم تستطع الشركة الصرف من موازنة التبرعات خلال الثلاث شهور الأولى من العام .
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أهمية أن يكون هناك فريق عمل من الشركة يتبرع بوقته وجهده للعمل في هذا الشأن بحيث يتم عمل زيارات ميدانية للمناطق المحتاجة للتبرع في محافظات الصعيد ، مضيفاً سيادته أن توجيه مزيد من الإهتمام لمجال المسئولية المجتمعية من شأنه أن يعمل على تحسين صورة الشركة ورفع قيمة أسهمها بالبورصة .
- توجه السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بالشكر للسيد المساهم مضيفاً سيادته أن من الجدير بالذكر أن الشركة قد ضاعفت موازنة التبرعات بما يقارب ٥٠% عن الأعوام السابق وتسعى دائما لزيادة هذه الموازنة وفقاً لتوجهات الجمعية العامة للشركة وإيماناً بدور الشركة وإلتزامها تجاه المجتمع المصري .
- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى إمكانية توجيه جزء من موازنة التبرعات لعام ٢٠١٩ لدعم بعض المستشفيات الحكومية
- أشار السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من الجدير بالذكر أنه جاري الإنتهاء من إجراءات تأسيس مؤسسة المصرية للإتصالات للمسئولية المجتمعية وسيقوم بإدارتها مجلس أمناء سيتولى بحث كافة المبادرات الخاصة بهذا الشأن كما سيتم دراسة المقترحات المقدمة من السادة المساهمين .ثم قام سيادته بعرض النظر فى الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠١٩ فى إطار المسئولية المجتمعية للشركة تجاه المجتمع على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على اعتماد التبرعات التي تمت لعام ٢٠١٨ بإجمالي مبلغ ١٨٥ ٤١٤ ٧٣ (فقط ثلاثه وسبعون مليون و أربعمائة وأربعة عشر الفاً ومائة وخمسة وثمانون جنيهاً لاغير) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مصري (فقط

مبلغ وقدره مائة وخمسة وعشرون مليون جنيه مصري لاغير) عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ وحتى موعد إنعقاد الجمعية العامة العادية لاعتماد القوائم المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ . للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية.

البند التاسع:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠ وافق مجلس الإدارة على العرض على الجمعية العامة العادية للشركة الموافقه على إبقاء بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بذات القيمة كالعام الماضى طبقاً للآتى :
  - صافى بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافى بدل الإنتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة الاف جنيه مصرى) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافى بدل حضـــور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضـــو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسى- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه لاغير) عن كل جلسة .

  والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ كما هى علماً بأن هذا المبالغ لم يتم تغييرها منذ سنوات عديدة .
- ثم قام سيادته بعرض قرار الموافقة على إبقاء بدلات الحضور والإنتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ كما هي على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الاجتماع الموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال للساده أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بذات القيمة كالعام الماضى كالآتي :

- صافي بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل الانتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة الاف جنيه مصري لا غير) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (فقط ألفان جنيه مصري لاغير) عن كل جلسة .

البند العاشر:

بشأن : النظر فى إعتماد عقود المعاوضة التى أبرمت مع الأطراف ذوى العلاقة والتى تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة – إن وجد والترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام الحالى ٢٠١٩

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقـود معاوضـة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعـة لهما (المساهمين - أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة

المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الاشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركه أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما (المساهمين - أعضاء مجلس الإدارة) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد .

البند الحادي عشر

بشأن النظر في الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافق مجلس ادارة الشركه بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠ على مقترح حساب توزيع الارباح عن السنة الماليـة المنتهيـة في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما يلى :

بيـــان	بالألف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١	١٢٥٠ ٦٥٨
أرباح مرحلة من العام السابق	١٧٠٢ ٤٨٣
الاجمالى	٢ ٩٥٣ ١٤١
يوزع كالآتي:	
إحتياطي قانوني	٦٢ ٥٣٣
نصيب المساهمين	٤٢٦ ٧٦٨
نصيب العاملين	٦٢٨ ٤٠١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٦٣٠٠
أرباح مرحلة للسنة التالية	١٨٢٩ ١٣٩
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة .

- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى إلى أن للجهاز المركزي للمحاسبات بعض الملاحظات بشأن مقترح حساب توزيع الأرباح . كما أشارت إلى أن لسيادتها تعقيب بشأن ما ذكره السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة حين أشار إلى أن تقرير مراقب الحسابات الخارجي قد أزال بعض التشكك الذي تركه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات موضحة سيادتها أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لم يكن يهدف إلى التشكك حيث أن هذا التقرير سبق وأن تمت مناقشته مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالشركة كما أن الملاحظات الواردة بالتقرير مدعمة بالوثائق والمستندات ، ثم أعطت سيادتها الكلمة للسيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين لتتفضل سيادتها بعرض ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن مقترح حساب توزيع الأرباح .
- قامت السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين بعرض ملاحظات ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن مقترح حساب توزيع الأرباح وفقاً لما يلي :

إلى السادة المساهمين...

الشركة المصرية للإتصالات

إيماءً إلى دعوة رئيس مجلس إدارة الشركة الواردة إلينا بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤ بشأن حضور الجمعية العامة العادية للشركة المقرر إنعقادها بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٧ ، وفيما يخص الموضوعات المدرجة بجدول أعمال الجمعية نشير إلى ما يلي:-

١- ما زال تشكيل مجلس الإدارة متضمن عضوين مستقلين من حملة الأسهم بالشركة بالمخالفة للمادة ٨/١ من الدليل المصري لحوكمة الشركات والتي تقضي "بألا يكون العضو المستقل مساهم بالشركة" ولم يتم الاشارة لذلك بتقرير مجلس ادارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

٢- مخالفة كلاً من المادة (٦٦) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وكذا المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون ، والمادة (٤٠) من قواعد القيد والشطب للأوراق المالية بالبورصة المصرية ، والبند (٣/٣/٢) من الدليل المصرى لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٦ حيث تبين عدم الإفصاح عن :-

أ . كافة ما تقاضاه رئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة العليا بالشركة وكذا المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس واعضاء مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة .

ب . المبالغ التى انفقت على الدعاية فى اى صورة كانت .

ج – تفصيلات كل مبلغ من مبالغ التبرعات .

الأمر الذي يستلزم الإلتزام بتطبيق نصوص الخواد المشار إليها.

٣ . مخالفة المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ حيث خلا تقرير مجلس الادارة عن عام ٢٠١٨ من إيضاح مدى تأثير توزيع الارباح – بند (١٠) بجدول أعمال الجمعية العامة – على أداء التزامات الشركة النقدية فى مواعيدها خاصة مع تراجع موقف ومؤشرات السيولة بالشركة وتزايد السحب على المكشوف خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ والاعوام التي تسبقه .

٤- مخالفة المادة (٤٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا المادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية لذات القانون حيث تضمن مقترح توزيع الأرباح لعام ٢٠١٨ قيمة الإحتياطي القانوني البالغ نحو ٦٣ مليون جنيه ، ولم يؤخذ في الإعتبار عند إعداد قائمة المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

يتعين الإلتزام بنص القانون ولائحته التنفيذيه المشار إليهما في هذا الشأن .

٥- لم يتم عرض الأرباح الرأسمالية بشكل منفصل على الجمعية العامة للشركة لاتخاذ اللازم بشأنها ، وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٥ من اللائحة التنفيذية له .

٦- درجت الشركة على اضافة الارباح المرحلة منذ سنوات سابقة الى صافي أرباح العام عند اجراء التوزيع السنوي للارباح بالرغم من أن المادة ١٩١ ، ١٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حددت الأرباح القابلة للتوزيع بأنها "الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة خلال السنة المالية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي " ، ولم يذكر بهما أن يضاف الربح المرحل الى ربح العام عند تحديد الربح القابل للتوزيع (لأنه يمثل أحد حقوق المساهمين فقط) ولا يجوز أن يشاركهم فيه العاملين ومجلس الادارة . كما أنه لا يوجد أي نصوص بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية أو بالنظام الاساسي للشركة يتيح ذلك .

٧- بلغ نصيب العاملين فى الارباح المقترح توزيعها نحو ٦٢٨ مليون جنيه بما يعادل نحو ١٤٧% من النصيب المقترح للملاك (المساهمين) والبالغ نحو ٤٢٧ مليون جنيه كما بلغ نصيب العاملين نحو ٥٠% من صافي ارباح العام البالغة نحو ١٢٥١ مليون جنيه الأمر الذي يعكس توغل نصيب العاملين على نصيب الملاك .

- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن من الجدير بالذكر أنه في العام الماضي وافق المساهمين على تخفيض نصيب السهم من التوزيعات نظراً لأن الشركة كانت بصدد الإستثمار في مجال الكوابل البحرية بشراء الكابل البحري مينا ولكن ينبغي مراعاة أن المساهم يريد أن يجني عوائد على رأس المال الذي يستثمره في الشركة ، مضيفاً أن سيادته على دراية تامة بإنخفاض مستوى السيولة بالشركة وزيادة أعباء

الديون مشيراً سيادته إلى أنه كان من الممكن أن يتم تأجيل توزيع الأرباح لحين تحقيق مستوى السيولة بحيث يتم التوزيع في منتصف العام ، كما أضاف سيادته أهمية الأخذ في الإعتبار أن القرار الخاص بتوزيع الأرباح يؤثر على حركة السهم في البورصة .

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه سيتم الأخذ في الإعتبار ملاحظة السيد المساهم كما سيتم بحث الأمور المتعلقة بكيفية رفع قيمة السهم في البورصة ، ثم قام سيادته بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ طبقاً لما يلي :

بالألف جنيه	بيـــــان
١٢٥٠ ٦٥٨	صافي ربح السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١
١٧٠٢ ٤٨٣	أرباح مرحلة من العام السابق
٢ ٩٥٣ ١٤١	الاجمالى
	يوزع كالآتي:
٦٢ ٥٣٣	إحتياطي قانوني
٤٢٦ ٧٦٨	نصيب المساهمين
٦٢٨ ٤٠١	نصيب العاملين
٦ ٣٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١ ٨٢٩ ١٣٩	أرباح مرحلة للسنة التالية
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

البند الثاني عشر:

بشأن: النظر فى تعيين أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه فى ضوء إنتهاء الدورة الحالية لمجلس الإدارة فإنه معروض على الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات تنتهى بإنتهاء أعمال الجمعية العامة العادية التى تعقد للنظر فى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ، ووفقاً لنص المادة ٢١ من النظام الأساسى للشركة فإنه يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة وإستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالى:-

أ- ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما ورد تفصيله فى هذه المادة.

ب- عضو ممثل للعاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالإتصالات، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة.

ج- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءاً على إقتراح وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- ثم قام سيادته بعرض قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٠١ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعيين السبعة أعضاء الممثلين عن الحكومة في مجلس إدارة الشركة حيث " يعين عضواً ممثلاً للحكومة في مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات لمدة ثلاث سنوات كل من السادة :

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
٢. السيد اللواء أ.ح / طارق محمد عبدالله الظاهر
٣. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات
٤. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله
٥. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ
٦. السيد الدكتور / حسين يسري محمد جمال الدين أمين
٧. السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل

- وقد توجه سيادته بالشكر للحكومة المصرية على الثقة التي أولتها لمجلس الإدارة متنمياً سيادته للمجلس مزيد من النجاح والتفوق وإستمرار العطاء في سبيل تعظيم قيمة الشركة ، كما توجه سيادته بالشكر أيضاً للإدارة التنفيذية .
- كما قام سيادته بعرض أسماء السادة الأعضاء من المستقلين والذين تم إختيارهم بموجب قرار من مجلس الإدارة وهم كالتالي :

- السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبوعلي
- السيدة الأستاذة / لبنى محمد هلال
- السيد الأستاذ / محمدسعيد محمد سلطان

- كما أشار سيادته إلى أن عضو مجلس الإدارة الممثل عن العاملين بالشركة قد تم ترشيحه من قبل النقابة العامة للعاملين بالإتصالات من ضمن السادة العاملين بالشركة وهو السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل

- ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بإعتماد تعيين أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات قادمة تنتهي بانتهاء أعمال الجمعية العامة التي تعقد للنظر فى الميزانية وحساب الأرباح والخسائر من السنة المالية التي يقع فيها نهاية مدة العضوية ، وذلك من أحد عشر عضواً وفقاً لنص المادة ٢١ من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:-

- ثلاثة أعضاء مستقلين تم إختيارهم بموجب قرار مجلس الإدارة وهم كالآتى :

١- أحمد محمد جمال أبو على

٢- لبنى محمد هلال عبد القادر خليل
٣- محمد سعيد محمد سلطان

وهم من الذين يتوافر فيهم الشروط الواردة في المادة ٢١ من النظام الأساسي.

- عضو ممثل للعاملين بالشركة تم ترشيحه من قبل النقابة العامة للعاملين بالإتصالات من ضمن العاملين بالشركة وهو السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل
- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على إقتراح وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهم كالتالي:

- الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
- المهندس/ عادل حامد إبراهيم جادالله
- اللواء أ/ طارق محمد عبدالله الظاهر
- الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات
- المهندس/ محمد حسن شمروخ جمعة
- الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين أمين
- المهندس/ حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع السادة الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى

****

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه التاسعة والنصف صباحاً من نفس اليوم.

جامعي الأصوات:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

أمين سر الجمعية:

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد — مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن:

- السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

الجهاز المركزى للمحاسبات:

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى — مديرة الإدارة وكيل الوزارة

٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / عبدالله عبد العليم محمود	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيدة المحاسبة / رضوة محمد أمين	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٦. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز	مدير عام نائب مدير الإدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة

ماجد ابراهيم عثمان

" دكتور / ماجد عثمان "

المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للإتصالات ش.م.م

محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية
المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧

بناءاً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان – رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات، عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمى الشركة المصرية للإتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٩ فى تمام الساعة الثامنة صباحاً يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بالعنوان – مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوى . وقد حضر الإجتماع كل من :

أولاً : أعضاء مجلس الإدارة :

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان	رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة
٢. السيد المهندس / عادل حامد إبراهيم جاد الله	العضو المنتدب و الرئيس التنفيذى للشركة
٣. السيد اللواء ا.ح / طارق محمد عبد الله الظاهر	عضو مجلس الإدارة
٤. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعه	عضو مجلس الإدارة
٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين	عضو مجلس الإدارة
٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	عضو مجلس الإدارة
٧. السيد المهندس / حسام عبد اللاه شعبان موسى الجمل	عضو مجلس الإدارة
٨. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على	عضو مجلس الإدارة
٩. السيد الأستاذ / إبراهيم توفيق حسن هيكل	عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجلس :

١. السيد الأستاذ / محمد هانى سيف النصر	عضو مجلس الإدارة
٢. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني	عضو مجلس الإدارة

ثانياً : الجهات الحكومية :

اعتذر عن عدم الحضور كلا من:

١. ممثل الهيئة العامه للرقابة المالية
٢. ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

وحضر ممثلا عن الحكومة :

السيد المستشار / شريف الشاذلى	رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

رابعاً : مراقبى الحسابات :

حضر الإجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى	مديرة الإدارة وكيل الوزارة
٢. السيدة المحاسبة / نللى نعمان فهمى	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد المحاسب / صبرى أمين حميدة	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / محمد السيد درويش	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٦. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	مدير عام نائب مدير الإدارة

كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :

السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

كما حضر الاجتماع:

السيد المستشار / محمد رجائى أحمد عيسى — نائب رئيس مجلس الدولة - المستشار القانونى للشركة

وتنفيذا لأحكام الماده (٢١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات تولى رئاسة الإجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الإجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلى :

أمانة السر:

الأستاذ / أحمد عبد الله احمد — مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

فارزا الأصوات كلاً من:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة
٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

وتنفيذاً للماده (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع يملكون (٩٢٩ ٧٣٩ ٤٣٠ ١) سهم من إجمالى أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عددها (٦٠٠ ٧٧١ ٧٠٧ ١ سهم) أى أن نسبة الحضور (٨٣,٨ %) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية صحة إنعقاد الجمعية . ورحب سيادته بالسادة الحاضرين. ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالى :-

النظر فى الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة

- أشار السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة إلى أنه تم دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للإتصالات للإنعقاد اليوم للنظر فى الموافقة على تعديل المادة ٢١ من النظام الأساسى للشركة وفقاً لمتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية والتى قامت بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المقيدة بالبورصة مما يتطلب طبقاً لذلك تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الاساسي للشركة لتتضمن إجراء إنتخاب الأعضاء المستقلين بإستخدام التصويت التراكمى. مشيراً سيادته إلى أن التعديل عبارة عن إضافة فقرة لنص المادة (٢١) من النظام الأساسى للشركة تنص على (ويستخدم التصويت التراكمى فى حال إنتخاب أعضاء مجلس الاداراة المستقلين إذا تجاوز عدد المرشحين المستقلين عن ثلاثة . وذلك بما يسمح بالتمثيل النسبى فى عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك). مشيراً سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة غير العادية للشركة للتفضل لتقرر ما تراه فى هذا الشأن.
- وقد وافق السادة المساهمين بالأغلبية على التعديل المقترح.

(القرار)

قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين فى الإجتماع الموافقة على عرض تعديل نص المادة (٢١) من النظام الأساسى للشركة لتتضمن إجراء إنتخاب الأعضاء المستقلين بإستخدام التصويت التراكمي وتفويض مجلس الإدارة فى إدخال أية تعديلات تراها الهيئة العامة للإستثمار أو الهيئة العامة للرقابة المالية على قرارات الجمعية ومشروع تعديل المادة (٢١) من النظام الأساسى طبقاً لما يلي :-

المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
المادة ٢١ قبل التعديل يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة . واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالي: أ – ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله في هذه المادة. ب– عضو ممثل للعاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالاتصالات، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة. ج – سبعة أعضاء يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين للنسبة ١ % أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط في الأعضاء المستقلين ما يلي: ١ - ألا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة المصرية للاتصالات في رأس مالها خلال الخمس سنوات السابقة للترشيح. ٢ - ألا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهرية سواء بصفة شخصية أو كشريك أو مساهم لدى أية جهة لديها أية معاملات جوهرية مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة في رأس مالها. ٣ – ألا يكون مستحقاً من الشركة أتعابا أو مبالغ إضافية إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، أو له حق الاشتراك في أنظمة الحوافز بالأسهم إن وجدت، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك في برامج المعاش بالشركة. ٤ - ألا يكون له أية علاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذي ونوابه. ٥ - ألا يمثل مساهمة جوهرية في الشركة. ٦ - ألا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة.	**المادة ٢١ بعد التعديل** يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة . واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالي: أ – ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله في هذه المادة. ب– عضو ممثل للعاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالاتصالات، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة. ج – سبعة أعضاء يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين للنسبة ١ % أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط في الأعضاء المستقلين ما يلي: ١ - ألا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة المصرية للاتصالات في رأس مالها خلال الخمس سنوات السابقة للترشيح. ٢ - ألا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهرية سواء بصفة شخصية أو كشريك أو مساهم لدى أية جهة لديها أية معاملات جوهرية مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة في رأس مالها. ٣ – ألا يكون مستحقاً من الشركة أتعابا أو مبالغ إضافية إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، أو له حق الاشتراك في أنظمة الحوافز بالأسهم إن وجدت، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك في برامج المعاش بالشركة. ٤ - ألا يكون له أية علاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذي ونوابه. ٥ - ألا يمثل مساهمة جوهرية في الشركة. ٦ - ألا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة.

وفى حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو في حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحة أعلاه في الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضا الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحة أعلاه. ويجوز للشخص الإعتباري أن يمثل بأكثر من عضو في مجلس الإدارة ويتعدد ممثلي الشخص الاعتباري في مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه في المجلس وفي هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين	وفى حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أوترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو في حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحة أعلاه في الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضا الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحة أعلاه. ويجوز للشخص الإعتباري أن يمثل بأكثر من عضو في مجلس الإدارة ويتعدد ممثلي الشخص الاعتباري في مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه في المجلس وفي هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين و يستخدم التصويت التراكمي فى حال إنتخاب أعضاء المجلس المستقلين إذا تجاوز عدد المرشحين المستقلين عن ثلاثة . بما يسمح بالتمثيل النسبي فى عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك .
وفى جميع الأحوال على عضو مجلس الإدارة الذى يتبين وجود تعارض فى المصالح بينه وبين الشركة التنحى عن التصويت فى الأمر المعروض على مجلس الإدارة.	وفى جميع الأحوال على عضو مجلس الإدارة الذى يتبين وجود تعارض فى المصالح بينه وبين الشركة التنحى عن التصويت فى الأمر المعروض على مجلس الإدارة.

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع السادة الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرقى

****

هذا وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه التاسعة والنصف صباحاً من نفس اليوم.

جامعى الأصوات :

١. الأستاذ / حسين محمد حسين — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى — رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

أمين سر الجمعيه :

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد — مدير عام شئون مجلس الإدارة بالشركة

مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسن :

- السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ — شريك بمؤسسة حازم حسن (KPMG)

الجهاز المركزى للمحاسبات :

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى	مديرة الإدارة وكيل الوزارة
٢. السيدة المحاسبة / نللى نعمان فهمى	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٣. السيد المحاسب / صبرى أمين حميدة	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٤. السيد المحاسب / محمد السيد درويش	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٥. السيد المحاسب / إيهاب سالم محمود	وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة
٦. السيد المحاسب / حسن سعيد يوسف	مدير عام نائب مدير الإدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة

ماجد ابراهيم عثمان

" دكتور / ماجد عثمان "